

التسامح في الأحكام الفقهية

(مفهومه ومشروعيته وضوابطه وأسبابه وأنواعه)

د/ عبد العزيز بن سعود الضويحي (*)

• مقدمة :

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّيَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّثْلَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨].

أما بعد،،،

فمن خصائص الشريعة الإسلامية التي أكملها الله سبحانه وتعالى، وجعلها صالحة لكل زمان ومكان التسامح في الأحكام التكليفية؛ لتتلاءم مع كل الظروف والأحوال، فالسماحة صفة من صفات الشريعة الإسلامية، يقول الرسول ﷺ: "إني أرسلت بحنيفية سمحة"، بل نجد أن الرسول ﷺ يؤكد على السماحة في تعامل المسلم مع غيره، يقول عليه الصلاة والسلام "رحم الله رجلاً سمحاً: إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى".

(*) أستاذ مشارك بكلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية - جامعة الملك سعود.

و النصوص التي تدل على هذا الأصل كثيرة، منها النصوص الشرعية الدالة على التيسير والتخفيف، و النصوص الشرعية الدالة على رفع الحرج، والنصوص الدالة على النهي عن الغلو والتتبع في الدين ونفي العنت، والنصوص الدالة على مشروعية الرخص، وكذلك القواعد الشرعية الدالة على رفع المشقة، وغير ذلك.

لذلك كثيرا ما يرد في كتب الفقه قول الفقهاء في بعض الأحكام الفقهية: بأنها مما تسامحت فيه الشريعة، مثل قولهم: يتسامح في قليل النجاسة والدم، ونحو ذلك، مما يشق الاحتراز عنه، أو قولهم: يتسامح في يسير الغرر في بعض أنواع البيوع، وغير ذلك من الفروع.

و لم أجد من أفرد بحثا خاصا عن التسامح في الأحكام الفقهية، لذلك أحببت أن أفرد مسألة التسامح في الأحكام الفقهية بهذا البحث من خلال دراسة تحليلية لمفهوم، وأدلة، وضوابط، وأسباب، وأنواع التسامح في الأحكام الفقهية.

مع عرض لبعض التطبيقات لمصطلح التسامح في الأحكام في المؤلفات الفقهية .

وذلك في تمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد : في مدلول التسامح في الأحكام الفقهية والألفاظ ذات الدلالة.

المبحث الأول : أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية.
المبحث الثاني : ضوابط اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية.
المبحث الثالث : أسباب التسامح في الأحكام الفقهية.
المبحث الرابع : أنواع التسامح في الأحكام الفقهية.
المبحث الخامس : بعض تطبيقات مصطلح التسامح في المؤلفات الفقهية

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث.

وسلكت في هذا البحث المنهج الآتي:

أولاً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث في البحث، مع بيان ما ذكره أهل العلم في درجتها، إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

ثانياً: الاختصار على أهم بعض تطبيقات مصطلح التسامح في المؤلفات الفقهية تلافياً للإطالة.

هذا والله أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

• التمهيد: مدلول التسامح في الأحكام الفقهية والألفاظ ذات الدلالة

أولاً: مدلول التسامح:

١ - التسامح في اللفظة:

قال ابن فارس: "السين والميم والحاء أصل يدل على سلاسة وسهولة، يقال سمح له بالشيء، ورجل سمح، أي جواد، وقومٌ سمحاء، ومساميح، ويقال سمح في سيره، إذا أسرع"^(١).

ويطلق التسامح، ويراد به الجود والكرم، فيقال: سمح سماحةً وسموحةً وسماحاً: جاد؛ ورجل سمح وامرأة سمحة، والإسماع: لغة في السماح، يقال: سمح وأسمح: إذا جاد وأعطى عن كرم وسخاء.

ويطلق التسامح، ويراد به التساهل، يقال: تسامحوا: تساهلوا، وسمح وتسّمح فعل شيئاً فسهل فيه.

ويقال: سمح لي بذلك يسمح سماحةً، وهي الموافقة على ما طلب. ونقول

العرب: عليك بالحق، فإن فيه لمسمحا أي متسعا، كما قالوا: إن فيه لمندوحة^(٢).

ولم يرد فعل (سمح) في القرآن الكريم، ولكن وردت كلمات تدل على معناه العام^(٣). مثل قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩].

والشاهد قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾ وهي داخلة في معنى السماحة العام، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].
والشاهد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، ومدلول الآية الكريمة

لا يخرج عن معنى التسامح والتساهل في التعامل، والله أعلم.

أما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة في السماحة، منها قوله ﷺ: «رحم الله رجلاً سمحاً: إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قيل لرسول الله ﷺ: أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: «الحنفية السمحة»^(٥).

وفي لفظ قال عليه الصلاة والسلام: «إني أرسلت بحنيفية سمحة»^(٦).

٢ - التسامح في الأحكام الفقهية اصطلاحاً:

عرف التسامح كثير من العلماء المعاصرين، وهي لا تخرج عن معناها اللغوي، وممن عرف التسامح الطاهر بن عاشور بقوله: "سهولة المعاملة في

اعتدال، فهي وسط بين التضييق والتساهل، وهي راجعة إلى معنى الاعتدال والعدل والتوسط، أو هي عبارة عن السهولة المحمودة فيما يظن الناس التشديد فيه ومعنى كونها محمودة: أنها لا تقضي إلى ضرر أو فساد^(٧).

وعرف الأستاذ عبد اللطيف الحسين التسامح بأنه: "قيمة تهدف إلى معاملة الآخرين بالرحمة والإحسان والعدل والحكمة وفق الضوابط الشرعية"^(٨).

أما تعريف التسامح في الأحكام الفقهية، فمن خلال تتبع ألفاظ الفقهاء عند إطلاقهم لفظ التسامح في بعض المسائل الفقهية، مثل قولهم: يستامح في قليل النجاسة والدم ونحوها، مما يشق الاحتراز عنه. أو قولهم: يستامح في يسير الغرر في بعض أنواع البيوع، فمقصودهم من ذلك :

الأحكام الفقهية التي شرعت من باب التسهيل على المكلف بسبب مشروع استثناء من أصل يقتضي المنع.

وهذا المعنى هو المقصود من البحث.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أنه يكثر في كتب الفقه قول الفقهاء عند الرد على بعض الأقوال والاختيارات: إن هذا القول فيه تسامح أو في عبارته تسامح، فمقصودهم من ذلك القول: إن هذا القول أو اللفظ فيه تساهل وتوسع لا يوافق عليه لاستعماله اللفظ في غير ما وضع له

قال ابن عابدين: "وفسر بعض المحققين التسامح بأنه استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة معتبرة، ولا نصب قرينة، اعتماداً على ظهوره من المقام، فهو ليس حقيقة ولا مجازاً"^(٩).

وقال في موضع آخر: "والتسامح استعمال كلمة مكان أخرى لا لعلاقة وقرينة"^(١٠).

وهذا المعنى خارج عن المراد من البحث، وقد أفردت المبحث الخامس لتطبيقات الفقهاء لمصطلح التسامح.

ثانياً: مصطلحات وألفاظ ذات صلة بالتسامح في الأحكام الفقهية.

هناك كثير من المصطلحات والألفاظ يستخدمها الفقهاء بمعنى التسامح في الأحكام في الفقهية، من أهم هذه الألفاظ: التيسير، والتخفيف، والرخصة، ورفع الحرج، والرفق. ويحسن بنا بيان دلالة هذه الألفاظ، كما يأتي:

١ - التيسير:

التيسير في اللغة: مصدر يسر، واليسر: ضد العسر، وهو اللين والانقياد، يقال يأسره أي: ساهله، وتيسر كذا واستيسر أي: تسهل، قال تعالى ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي﴾ [البقرة: ١٩٦].

واليسير والميسور: السهل، قال تعالى ﴿فقل لهم قولا ميسورا﴾ [الإسراء:

٢٨] (١١).

وفي الاصطلاح: عرف التيسير بأكثر من تعريف من ذلك تشريع الأحكام على وجه روعيت فيه حاجة المكلف، وقدرته على امتثال الأوامر واجتناب النواهي، مع عدم الإخلال بالمبادئ الأساسية للتشريع (١٢).

٢ - التخفيف:

التخفيف في اللغة: ضد التثقل، سواء أكان حسياً أم معنوياً، يكون في الجسم والعقل والعمل، فالتخفيف في خفة الوزن، وخفة الحال (١٣).

قال تعالى ﴿يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ [النساء: ٢٨] قال ابن كثير: أي في شرائعه وأوامره ونواهيه، وما يقدره لكم ﴿وخلق

الإنسان ضعيفا»، فناسبه التخفيف لضعفه في نفسه، وضعف عزمه وهمته^(١٤).

وفي الاصطلاح: عرفه ابن الجوزي بقوله: "تسهيل التكليف أو إزالة بعضه"^(١٥).

والتخفيف أخص من التيسير، إذ هو تيسير ما كان فيه عسر في الأصل، ولا يدخل فيه ما كان في الأصل ميسرا^(١٦).

٣ - الرخصة.

الرخصة في اللغة: اليسر والسهولة، ومنه رخص السعر إذا سهل وتيسر، والرخصة في الأمر خلاف التشدد فيه، ورخص له في الأمر: أذن له فيه بعد النهي عنه^(١٧).

وفي الاصطلاح: عرف الرخصة الشاطبي بقوله: "ما شرع لعذر شاق، استثناء من أصل كلي يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه"^(١٨).

٤ - رفع الحرج.

الحرج في اللغة: المكان الضيق، وما لا مخرج له، والكثير الشجر الذي لا تصل إليه الراعية.

والحرج فيما فسره ابن عباس رضي الله عنهما: هو الموضع الكثير الشجر، الذي لا تصل إليه الراعية، قال: وكذلك صدر الكافر لا تصل إليه الحكمة^(١٩).

وفي الاصطلاح: عرفه الدكتور صالح بن حميد: إزالة ما يؤدي إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال حالا أو مآلا^(٢٠).

كما عرفه الدكتور عدنان جمعة: "التيسير على المكلفين بإبعاد المشقة عنهم في مخاطبتهم بتكاليف الشريعة الإسلامية" (٢١).

٥ - الرفق.

الرفق في اللغة: ضد العنف، وقد رُفق به يرفق، ويقال: أرفقته أي نفعته، تقول: رفق بالرجل، ورفق له، ورفق عليه، أي: تطف معه، ولان له جانبه (٢٢).

والرفق في الاصطلاح: عرفه ابن حجر بقوله: "لين الجانب بالقول والفعل، والأخذ بالأسهل، وهو ضد العنف" (٢٣).

وقال العظيم آبادي عن الرفق هو: "المداراة مع الرفقاء، ولين الجانب، واللفظ في أخذ الأمر بأحسن الوجوه وأيسرها" (٢٤).

وقد ورد في السنة أحاديث كثيرة في فضل الرفق، منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن رهط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا: السام عليكم. فقالت عائشة: بل عليكم السام واللعنة. فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة، إن الله يحب الرفق في الأمر كله» قالت: ألم تسمع ما قالوا؟.

قال: «قد قلت: وعليكم» (٢٥).

وما سبق من ألفاظ لا يخرج عن معنى التسامح في الأحكام الفقهية، وبعض هذه الألفاظ سبب من أسباب التسامح: كرفع الحرج. وبعض العلماء يطلق هذه الألفاظ بمعنى التسامح، مثل من صنف في الفتوى ومناهج العلماء يطلق لفظ التيسير، والمعنى لا يخرج عن المدلول العام للتسامح والله أعلم.

• المبحث الأول: أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية:

من خلال استقراء النصوص الشرعية نجد أن التسامح من مقاصد الشريعة في الأحكام الفقهية، ودلت عليه نصوص الكتاب والسنة. فمقاصد الشريعة هي "الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد" (٢٦).

ومن مصالح العباد جلب المصالح ودرء المفاسد، وهذا الأمر داخل في مبدأ التسامح ومن أصول التسامح.

يقول العز بن عبد السلام: "من مارس الشريعة، وفهم مقاصد الكتاب والسنة: علم أن جميع ما أمر به لجلب مصلحة أو مصالح أو لدرء مفسدة أو مفساد أو للأمرين، وأن جميع ما نهى عنه إنما نهى عنه لدفع مفسدة أو مفساد أو جلب مصلحة أو مصالح، أو للأمرين، والشريعة طافحة بذلك" (٢٧).

ويقول شيخ الإسلام: "إن الله سبحانه وتعالى أوجب الواجبات، وحرم المحرمات، لما يتضمن ذلك من المصالح لخلقه، ودفع المفاسد عنهم" (٢٨).

ومن مقاصد الشريعة: الرفق بالمكلفين في جميع شئون حياتهم، وعدم التكليف بالشاق.

وهناك نصوص كثيرة تدل على أن التسامح من مقاصد الشريعة العامة، وهذه النصوص يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: النصوص الشرعية الدالة على التيسير والتخفيف:

الآيات والأحاديث الدالة على التيسير والتخفيف كثيرة، منها الصريح، ومنها ما يدل مفهومه على التيسير والتخفيف من ذلك:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال ابن سعدي في تفسيره: "أي: يريد الله تعالى أن ييسر عليكم الطرق الموصلة إلى رضوانه أعظم تيسير، ويسهلها أبلغ تسهيل، ولهذا كان جميع ما أمر الله به عباده في غاية السهولة في أصله، وإذا حصلت بعض العوارض الموجبة لتثقله، سهله تسهيلاً آخر: إما بإسقاطه أو تخفيفه بأنواع التخفيفات" (٢٩).

وقد دلت السنة في أحاديث كثيرة على التيسير والتخفيف، منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه» (٣٠). ولا ريب أن التيسير والتخفيف أصل يدل على أن من مقاصد الشريعة العامة مبدأ السماحة والاعتدال.

ثانياً: النصوص الشرعية الدالة على رفع الحرج:

دلت النصوص الشرعية على رفع الحرج أي "إزالة ما يؤدي إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال حالاً أو مآلاً" (٣١).

من الآيات قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِزِلَ عَلَيْكُمْ رِزْقًا غَيْرَ مَكْرُوهٍ﴾ [المائدة: ٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَ مَا جَعَلَ فِي الْإِسْلَامِ﴾ [الحج: ٧٨].

قال الإمام أبو بكر الجصاص: "لما كان الحرج هو الضيق ونفي الله عن نفسه إرادة الحرج بنا ساغ الاستدلال بظاهره في نفي الضيق وإثبات التوسعة

في كل ما اختلف فيه من أحكام السمعيات، فيكون القائل بما يوجب الحرج والضيق محجوجًا بظاهر هذه الآية^(٣٢).

ومن الأحاديث الدالة على رفع الحرج ما رواه أسامة بن شريك قال: أتيتُ النبي ﷺ وأصحابه عنده، كأنما على رؤوسهم الطير، قال: فسلمت عليه وقعدت، فجاءت الأعراب فسألوه، فقالوا: يا رسول الله ننداوى؟ قال: «نعم تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم» قال: وكان أسامة حين كبر يقول: هل ترون لي من دواء الآن؟! قال: «عباد الله وضع الله الحرج إلا امرءًا اقترض امرءًا مسلمًا ظلمًا، فذلك حرج وهلك» قالوا: ما خير ما أعطى الناس يا رسول الله قال: «خلق حسن»^(٣٣).

ثالثًا: النصوص الدالة على النهي عن الغلو والتنطع في الدين ونفي العنت:

وردت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة فيها النهي عن الغلو والتنطع ونفي العنت، وهذا يدل على أن التسامح والسماحة مما جاءت به الشريعة الإسلامية، فإن الشريعة سمحة في أحكامها، فلا تجتمع السماحة والغلو، كما لا يجتمع اليسر والتنطع. ومن الآيات الواردة في النهي عن الغلو قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٧٥].

وهذه الآيات وإن كانت متعلقة بأهل الكتاب، إلا أن المراد منها موعظة الأمة، لتجتنب الأسباب التي أوجبت غضب الله.

يقول الطاهر بن عاشور. عن هذه الآيات: "فإن ذلك متعلق بأهل الكتاب ابتداء، ومراد منه موعظة هذه الأمة، لتجتنب الأسباب التي أوجبت غضب الله على الأمم السابقة وسقوطها"^(٣٤).

وقد أوضح شيخ الإسلام سبب توجيه الخطاب لأهل الكتاب بقوله:
"والنصارى أكثر غلواً في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف، وإياهم
نهى الله عن الغلو في القرآن" (٣٥).

وقد أوضح العلماء معنى الغلو المنهي عنه في الشريعة، من هؤلاء شيخ
الإسلام ابن تيمية، حيث قال: "الغلو: مجاوزة الحد بأن يزداد الشيء، في
حمده، أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك" (٣٦)، وقال الحافظ ابن حجر عن
الغلو بأنه "المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد" (٣٧).

وقد وردت أحاديث كثيرة، فيها النهي عن الغلو والتشدد، من ذلك ما
رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين يسر، ولن
يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة
الروحة وشئ من الدلجة» (٣٨).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة جمع
«هلم القط لي» فلقطت له حصيات من حصى الخذف، فلما وضعهن في يده،
قال: «نعم، بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم
بالغلو في الدين» (٣٩).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كلام عن هذا الحديث يحسن بنا نقله حيث
قال: "وسبب هذا اللفظ العام: رمي الجمار. وهو داخل فيه، فالغلو فيه مثل
الرمي بالحجارة الكبار، ونحو ذلك. بناء على أنه أبلغ من الحصى الصغار ثم
علل ذلك: بأن ما أهلك من قبلنا إلا الغلو في الدين. كما تراه في النصارى.
وذلك يقتضي: أن مجانبة هديهم مطلقاً أبعد عن الوقوع فيما به هلكوا، وأن
المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه أن يكون هالكا من" (٤٠).

وقد جاءت أحاديث فيها النهي عن التمتع في الدين، من ذلك ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هلك المتطعون» قالها ثلاثاً^(٤١).

قال الإمام النووي: "هلك المتطعون: أي المتعمقون المغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم"^(٤٢).

كما جاءت نصوص تدل على نفي العنت عن الشريعة، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لم يبعثني معتاً، ولا متعتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً»^(٤٣).

قال الحافظ أحمد القرطبي: "أصل العنت: المشقة، والمُعت: هو الذي يوقع العنت بغيره، والمُتعت: هو الذي يحمل غيره على العمل بها. ويحتمل أن يقال: المعت: هو المجبول على ذلك، والمتعت: هو الذي يتعاطى ذلك، وإن لم يكن في جبلته"^(٤٤).

وقال الدكتور محمد الشريف الرحموني: "والمفهوم من هذا الحديث الشريف أن الله تعالى لم يبعث رسوله ﷺ ليشق على عباده، وليشدد عليهم، ولكن بعثه ليعلمهم وييسر أمورهم، ويأخذ بأيديهم، ويرشدهم إلى الحق، ويساعدهم على اتباعه، ويبعدهم عن المشقة واتباع الهوى"^(٤٥).

رابعاً: النصوص الدالة على مشروعية الرخص:

من أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية المتعلقة بالرخص الشرعية، ومعنى الرخصة في اللغة داخل في معنى التسامح، فقد جاء تعريف الرخصة في اللغة بأنها التيسير والتسهيل، وفيه رخص السعر إذا سهل وتيسر، والرخصة في الأمر خلاف التشديد فيه^(٤٦). كما تطلق الرخصة في

اللغة ويراد بها الإذن في الأمر بعد النهي عنه، فيقال: رخص له في الأمر: إذا أذن له فيه، وغير ذلك من المعاني^(٤٧).

يقول القرافي: "الرخصة مشتقة من الترخيص، والرخص هو اللين، فهي من حيث الجملة من السهولة والمسامحة واللين"^(٤٨).

وقد ذكر الإمام الشاطبي: أن الرخصة في الشرع "ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي، يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه"^(٤٩).

ثم ذكر الشاطبي: أن الرخصة في لسان الشرع تطلق بإطلاقات على ما يأتي:

الإطلاق الأول:

تطلق على ما استثنى من أصل كلي، يقتضي المنع مطلقاً من غير اعتبار بكونه لعذر شاق، فيدخل فيه القرض والقراض والمساواة ورد الصاع من الطعام في مسألة المصرة والرخص في السلم، وكل هذا مستند إلى أصل الحاجيات، ومع أنه غير معتبر فيها العذر الشاق، إلا أنها تتفق مع الرخصة من حيث كونها استثناء من أصل ممنوع.

الإطلاق الثاني:

تطلق الرخصة على ما وضع عن هذه الأمة من التكاليف الغليظة والأعمال الشاقة، وذلك أن الرخصة راجعة إلى معنى اللين.

الإطلاق الثالث:

تطلق الرخصة على ما كان من المشروعات توسعة على العباد مطلقاً، مما هو راجع إلى نيل حظوظهم وقضاء أوطارهم، فالعزائم حق الله على

العباد، والرخص حظ العباد من لطف الله، فتشترك المباحات مع الرخص على هذا الترتيب، من حيث كانا توسعة على العبد، ورفع حرج عنه، وإثباتاً لحظله^(٥٠).

والمقصود العام من الرخصة السهولة واليسر على المكلف، ولذلك نجد أن الأصوليين في تعريفاتهم ينصون، على ذلك فالبعض عبر عن الرخصة بأنها "ما تغير من عسر إلى يسر"^(٥١). وفي تعريف آخر: "الحكم إن تغير إلى سهولة لعذر"^(٥٢).

قال الطاهر بن عاشور: "أطبقت كلمة الفقهاء على أن الرخصة تغير الفعل من صعوبة إلى سهولة، لعذر عرض لفاعله وضرورة، اقتضى عدم اعتداد الشريعة بما في الفعل المشروع من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، مقابل المضرة العارضة لارتكاب الفعل المشتمل على المفسدة"^(٥٣).

خامساً: القواعد الشرعية الدالة على رفع المشقة:

من الأدلة التي يستدل بها على مشروعية التسامح في الأحكام الشرعية القواعد الشرعية الدالة على رفع المشقة، وما يتفرع عنها، والقواعد الدالة على التخفيف من حيث الأصل.

فمن القواعد الشرعية التي تدور عليها كثير من الأحكام الفقهية، وتعتبر قاعدة كلية: قاعدة "المشقة تجلب التيسير". وقد بنيت هذه القاعدة على رعاية المصلحة، وعلى التيسير، ودفع المشقة، والمعنى الإجمالي للقاعدة يتمثل في: "أن الصعوبة التي توجد في شيء تكون سبباً في تسهيل وتهوين ذلك الشيء، وبعبارة أخرى: يجب التوسع وقت الضيق"^(٥٤).

ويتفرع عن قاعدة المشقة تجلب التيسير قواعد أخرى وهي ما تأتي:

١- قاعدة "الأمر إذا ضاق اتسع"^(٥٥) ومعنى القاعدة "أنه إذا حصلت ضرورة عارضة للشخص أو للجماعة أو طرأ ظرف استثنائي أصبح معه الحكم الأصلي المشروع للحالات العادية محرراً للمكلفين ومرهقاً لهم، حتى يجعلهم في ضيق من التطبيق، فإنه يخفف ويوسع عليهم، حتى يسهل ما دامت تلك الضرورة قائمة"^(٥٦).

ومن تطبيقات هذه القاعدة أنه يتسامح في قليل النجاسة والدم ونحوهما مما يشق الاحتراز عنه، وذلك في الطهارة، كما أن المدين المعسر يؤجل مطالبته بالوفاء إلى وقت السعة واليسار، لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ [البقرة: ٢٨٠] وغير ذلك من الأحكام^(٥٧).

٢- من القواعد المنفرعة عن قاعدة "المشقة تجلب التيسير" قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" والمعنى العام لهذه القاعدة: "هي أن تطرأ على الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة، بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس أو بالعضو أو بالعرض أو بالعقل أو بالمال أو بتوابعها، ويتعين أو يباح عندئذ ارتكاب الحرام، أو ترك الواجب، أو تأخيرها عن وقته، دفئاً للضرر عنه في الغالب، ضمن قيود الشرع"^(٥٨).

ومن أمثلة من خشي على نفسه من الجوع والعطش، ولم يجد سوى الميتة والدم والخنزير أو غصة ولم يجد ما يدفعها به إلا خمرًا ونحوه من المحرمات، فإنه يجوز ذلك للضرورة، وكذلك يجوز أخذ مال الغير على أن يضمنه، وأن لا يكون الآخر مضطراً مثله، لأنه لا يجوز إبقاء نفسه بإهلاك غيره^(٥٩).

على أنه ينبغي التنبيه إلى أن الفقهاء يذكرون قاعدة أخرى، لتقيد هذه القاعدة، وهي: "الضرورة تقدر بقدرها"، ومعنى هذه القاعدة: "هو أن كل ما أبيح للضرورة إنما يباح منه القدر الكافي، الذي تزول به الضرورة" (٦٠).

٣- من القواعد الشرعية التي تدل على التسامح في الأحكام الشرعية قاعدة: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة"، ومعنى القاعدة: "إن التسهيلات التشريعية الاستثنائية لا تقتصر على حالات الضرورات الملجئة، بل حاجات الجماعة مما دون الضرورة توجب التسهيلات الاستثنائية أيضاً" (٦١).

ومن أمثلة هذه القاعدة: مشروعية جملة من العقود كالسلم، وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد، وبيع الشيء المعدوم باطل، إلا أنه استثنى من هذه القاعدة العامة، لحاجة الناس إليه، ودل عليه قوله ﷺ: «من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم» (٦٢).

ومن ذلك بيع العرايا، وهي بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً. فالعرايا مخصوصة من بين المحرمات بالحكم للحاجة، وقد صرح استثنائه في حديث جابر رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر حتى يطيب، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا» (٦٣).

قال ابن القيم: "وأما ربا الفضل فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة كالعرايا، فإن ما حرم سدا للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد" (٦٤).

ومن القواعد الدالة على التسامح في أحكام الشريعة: القواعد الدالة على التسامح من حيث الأصل، وهي قاعدتان:

الأولى: قاعدة الأصل في المنافع الإباحة.

والثانية: قاعدة الأصل في المضار التحريم^(٦٥).

وللعلماء آراء في هذه القاعدة، فمنهم من يرى أن الأصل الإباحة، ومنهم من يرى أن الأصل المنع، ومنهم من يرى التوقف، ومنهم من يرى أن الأصل في المنافع الإباحة؛ وفي المضار التحريم.

قال الدكتور يعقوب الباحسين: "ولا شك أن تعميم الإباحة كما هو ظاهر المذهب الأول لا نظنه مذهب أحد على التحقيق، فلا بد أن يكون قصد من قال به: إن الإباحة أصل فيما كان من المنافع، وإلا فإن المضار ليست مسكوتاً عنها بحال، بل هي منفية من الشرع، وأما القائل: إن الأصل الحظر فلعله يعني أشياء معينة، لأن ذلك هو الذي يمكن أن ينسجم مع منهج الشريعة في رفع الحرج ودفع المشقة، وأما القول بالتوقف فالذي يبدو أن أصحابه لا يعنون التوقف عن العمل، وإنما يعنون الامتناع عن الفعل، وحينئذ يكون شأنهم شأن القائلين بالحظر"^(٦٦).

وقد استدل على أن الأصل في المنافع الإباحة بأدلة من القرآن والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّر لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: "فهذا يدل على خلق ما في الأرض جميعه لنا، لننتفع به على أي وجه من وجوه الانتفاع"^(٦٧).

ومما استدل على هذا الأصل من السنة ما روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن

الله لم يكن لينسى شيئاً» ثم تلا هذه الآية ﴿وما كان ربك نسياً﴾ [مريم: ٦٤] (٦٨).

ووجه دلالة الحديث واضحة، إذ هو صريح بالعفو عما سكت عنه، والمعفو عنه هو ما لا حرج في فعله (٦٩).

وقد استدل بأدلة من الكتاب والسنة على أن الأصل في المضار التحريم، منها قوله تعالى: ﴿لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ [الطلاق: ٦]، وهذه الآيات وغيرها دلت على تحريم الضرر ومنعه.

ومن السنة ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» (٧٠).

قال ابن رجب رحمه الله: "وبكل حال فالنبي ﷺ إنما نفى الضرر والضرار بغير حق، فأما إدخال الضرر على أحد بحق: إما لكونه تعدى حدود الله فيعاقب بقدر جريمته، أو كونه ظلم غيره فيطلب المظلوم مقابلته بالعدل، فهذا غير مراد قطعاً، وإنما المراد: إلحاق الضرر بغير حق" (٧١).

وقال في موضع آخر: "ومما يدخل في عموم قوله ﷺ «لا ضرر» أن الله لما لم يكلف عباده فعل ما يضرهم البتة، فإن ما يأمرهم به هو عين صلاح دينهم ودنياهم، وما نهاهم عنه هو عين فساد دينهم ودنياهم" (٧٢).

وبيان أن الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم يؤكد على التسامح في أحكام الشريعة وعلى التيسير فعدم منع المنافع في الشريعة عن المكلف في ذلك تيسير وتسهيل عليه، وكذلك في منع ما يضر به ويلحق به الأذى فيه تيسير وتسهيل، وهذا الأمر من مظاهر سماحة الشريعة الإسلامية، ومن مظاهر التسامح في الأحكام الشرعية.

• المبحث الثاني: ضوابط اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية:

بعد بيان أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية يحسن بنا عرض مختصر لأهم ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية، التي يجب التقيد بها ومراعاتها، والتفريط فيها يؤدي إلى اتباع الهوى ومصادمة نصوص الشريعة، ومن أهم الضوابط ما يلي:

الضابط الأول: الاعتماد على الكتاب والسنة:

من أهم ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية ثبوت ذلك بنص من الكتاب أو السنة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

فلا عبرة بالتسامح الذي لا يستند على نص من الكتاب أو السنة، أو الذي فيه مجاوزة أو معارضة لنص تحت دعوى أنه مما تسومح فيه. يقول الإمام الشافعي: "وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ، ولا واحد منهما في أصل ولا فرع" (٧٣).

الضابط الثاني: مراعاة مقاصد الشريعة:

التسامح المشروع هو الموافق للمعاني والحكم التي راعاها الشارع، لتحقيق مصالح العباد، وهذا هو المعنى العام لمقاصد الشريعة.

يقول الدكتور نور الخادمي عن المقاصد: "هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والتربية عليها، سواء أكانت تلك المعاني حكما جزئية أم مصالح كلية، أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو تقرير عبودية الله ومصلحة الإنسان في الدارين" (٧٤).

فالفقيه يجب عليه مراعاة المقاصد الشرعية عند فهم النصوص الشرعية، لتطبيقها فيما ورد فيه التسامح المشروع، وإلحاق حكمها بالنوازل والمستجدات، فلا عبرة بادعاء أن هذا الحكم مما تسامحت فيه الشرعية، إذا كان ذلك مخالف للمقاصد الشرعية، فيجب أن يكون الحكم المتسامح فيه راجعاً إلى حفظ مقصد من مقاصد الشارع، فإذا ناقضه فلا عبرة به.

الضابط الثالث: عدم تتبع الرخص وتسويغ الواقع :

من ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية عدم تتبع الأسهل والأيسر والأخف من أقوال العلماء، بمقتضى هوى النفس والتشهي دون النظر لدليل شرعي. وقد حذر العلماء من تتبع الرخص التي لا يدل عليها دليل، بل هي من زلات العلماء وشواذ المسائل.

يقول الإمام يحيى القطان: "لو أن رجلاً عمل بكل رخصة، يعمل بمذهب أهل الكوفة في النبيذ، وأهل المدينة في السماع، وأهل مكة في المتعة، لكان فاسقاً" (٧٥).

وليس المقصود بالرخصة هنا "ما ثبت على خلاف دليل شرعي، لمعارض راجح" (٧٦). وهو المعنى الاصطلاحي للرخصة عند الأصوليين، بل المقصود: "تتبع ما يكون أيسر له، وأخف عليه، ولا يتقيد بمذهب إمام معروف، ولا بالراجح بالأدلة، وإنما مدار اختياره على الآراء التي تكون أقرب إلى التخفيف" (٧٧).

ويترتب على تتبع الرخص ونواذر العلماء آثار حذر منها العلماء، ومن أهم هذه الآثار: هدم أصول الشريعة، وإسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها، دون نظر إلى الأدلة الشرعية.

يقول الإمام الشاطبي: "وأيضاً فإنه مؤد إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها، لأن حاصل الأمر مع القول بالتخيير، أن للمكلف أن يفعل إن شاء، ويترك إن شاء، وهو عين إسقاط التكليف، بخلاف ما إذا تقيد بالترجيح، فإنه متبع للدليل، فلا يكون متبعاً للهوى، ولا مسقطاً للتكليف" (٧٨)

والمقصود من تسوية الواقع هو تكلف المفتي أو المكلف الحكم على المسألة بالجواز، وإضفاء المشروعية على وقائعها، دون النظر إلى مقتضى الدليل الشرعي، بل يطوع النصوص مراعاة للواقع، فيتكلف في تسوية الواقع المنحرف، ويفتح الذريعة إلى التماهي في العمل المحرم.

يقول الدكتور خالد المزيني: "من مظاهر التساهل في الفتاوى المعاصرة، غلو بعض المعاصرين في مراعاة الواقع، فلقد تصور بعضهم النصوص التشريعية في القرآن الكريم والسنة المشرفة محكومة بالواقع، لا حاکمة عليه" (٧٩)

الضابط الرابع: إعمال فقه الموازنات:

فقه الموازنات من الضوابط التي يرجع إليها الفقيه في معرفة موارد التسامح في الأحكام الفقهية، والمقصود من فقه الموازنات هو: "طلب تحقيق المصلحة أو درء المفسدة أو تحقيق أخف الشرين" (٨٠)، وقد عبر كثير من العلماء عن مفهوم فقه الموازنات من ذلك قول شيخ الإسلام: "ترجيح خير الخيرين، ودفع شر الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتقوية أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما" (٨١).

والموازنة بين المصالح والمفاسد في موارد التعارض، كما ذكر العلماء: لا تخرج عن ثلاث حالات (٨٢):

أولاً: التعارض بين المصالح، بحيث يتعذر تحصيل كلتا المصلحتين في آن واحد، فيستفرغ المجتهد وسعه في الموازنة بينهما، ليتبين أي المصلحتين أولى بالجلب، وأي المفسدتين أولى بالدرء.

ثانياً: التعارض بين المفساد، بحيث يتعذر درء المفسدتين في آن واحد، فيعمل المجتهد منطق الموازنات، ليتبين أعظم المفسدتين ضرراً وشراً، فيدفع الأعلى بالأدنى.

ثالثاً: التعارض بين المصالح والمفاسد، إذ تتزاحم في أمر ما مصلحة ومفسدة، فلا يستقيم جلب المصلحة إلا باجتراح مفسدة، ولا يستقيم درء مفسدة إلا بإهدار مصلحة، فيعمل المجتهد فقه الموازنات، ليتبين أي الجانبين هو الراجح، فإذا ترجحت كفة المصلحة في أمر ما قضى به على ما فيه من أضرار مغمورة، وإذا ترجحت كفة المفسدة لزم ترك ذلك الأمر على ما فيه من مصالح مرجوحة^(٨٣).

• المبحث الثالث: أسباب التسامح في الأحكام الفقهية:

أسباب التسامح في الأحكام الفقهية كثيرة، منها ما يذكره علماء أصول الفقه في عوارض الأهلية، ومنها ما يذكر في مبحث أسباب تغير الفتوى، ومبحث المشقة تجلب التيسير، ومبحث رفع الحرج.

ويمكن إجمال ما ذكره العلماء مما يعد سبباً في التسامح في الحكم الفقهي على ما يلي:

السبب الأول: النقص:

النقص في اللغة الضعف. يقال أصابه نقص في عقله أو دينه، أي أصابه ضعف^(٨٤). والنقص ضد الكمال، وهو من أسباب التسامح في الأحكام

الفقهية، مراعاة من الشارع الحكيم في تخفيف الأحكام، وذلك أن المتصف بالنقص (الضعف)، يتحمل نوعاً من المشقة إذا طوّل بالتكاليف التي يطالب بها أهل الكمال.

والنقص إما أن يكون نقصاً حقيقياً وهو النقص العقلي، ويشمل: الصغير، والجنون، والعتة، والنوم، والإغماء، ومنه غير العقل العضوي، وهو الخلقي الطبيعي، ويشمل الأنوثة، والخلقي غير الطبيعي: كالعمى والعاهات البدنية، وإما أن يكون النقص حكماً وهو الذي لا يعود إلى نقص في البدن، أو أحد أعضائه وهو الرق (٨٥).

فالقسم الأول: النقص الحقيقي، وهو القائم بالبدن، سواء كان خلقياً أو طارئاً، وهو عقلي ونقص غير عقلي.

فالنوع الأول: النقص العقلي، ويشمل عدة أسباب منها.

١ - الصغير:

تكلم الفقهاء عن حكم الصغير وتحمله للمسؤولية عن تصرفاته، كما عبروا عنه بلفظ: الطفل، والصبي، والغلام.

وقد ورد في القرآن لفظ الصبي، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾ [١١ - مريم]، كما ورد لفظ الطفل في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَخْرِجْكُمْ طِفْلاً﴾ [٥ - الحج].

والمقصود من لفظة الصغير والطفل من هو دون البلوغ.

وقسم الفقهاء المرحلة التي يمر بها الإنسان قبل البلوغ إلى دورين.

الدور الأول: ما قبل التميز، وهذه المرحلة يكون فيها الصغير غير عارف ما يدور حوله، وما يضره وما ينفعه.

الدور الثاني: دور التمييز، وهذه المرحلة يبدأ فيها الصغير بمعرفة ما يدور حوله، وقد ذهب بعض الحنفية وجمهور الحنابلة إلى تحديد التمييز بسن السابعة، ويستمر حتى يبلغ، لأن الغالب أن الصبي المعتدل الحال إذا بلغ تلك السن فقد أصاب ضرباً من الفهم يكون به مميزاً^(٨٦).

وفي الدور الأول قبل التمييز: الصغير غير مكلف بالعبادات، لتنافيها مع صفة الصغر، ولعدم إدراكه المعاني هذه الأمور، كما لا يلزم الصغير في هذه المرحلة ما يوجب الحد أو التعزيز وتكون المسؤولية في ماله، إذا كان أهلاً للواجبات المالية، ويؤديها عنه وليه أو وصيه مثل زكاة الفطر.

وفي الدور الثاني: دور الصغير من سن التمييز إلى البلوغ، ففي هذه المرحلة غير مكلف بالعبادات، لضعف قدرته العقلية والبذنية على الأداء، لكن يؤمر بالصلاة حتى يعود عليها، لقوله ﷺ: «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها»^(٨٧).

وأما التصرفات المالية للصبي المميز: فقد ذكر الفقهاء لها عدة صور، تختلف كل صورة في حكمها، فإذا كان تصرف الصبي تصرفاً نافعاً، مثل قبول الهدية فيصح التصرف منه، وإذا كان التصرف فيه ضرر متحقق فلا يصح منه مثل الهبة، وإذا كان التصرف دائراً بين المنفعة والضرر فإن نفاذ هذا التصرف موقوف على إجازة الولي^(٨٨).

وقد ذكر الفقهاء كثيراً من الأحكام لا يتسع البحث لها، لكن المقصود أن من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية كون المكلف صغيراً.

٢ - الجنون:

الجنون وهو "عبارة عن اختلال القوة العقلية لدى الإنسان، بحيث يؤدي

هذا الاختلال إلى عدم جريان الأقوال الأفعال على ضوء نهج العقل السليم»^(٨٩).

والجنون نوعان: أصلي وهو المتصل بزمان الصبا، بأن جن قبل البلوغ فبلغ مجنوناً، والجنون العارض أو الطارئ وهو ما كان بعد البلوغ، وكل منهما إما ممتد مطبق أو غير ممتد غير مطبق^(٩٠).

فالجنون من أسباب سقوط التكليف عن الإنسان، لأنه منعدم أهلية الأداء، ولا يلتفت إلى عباراته، ولا يترتب عليها أثر من الآثار الشرعية المترتبة على عبارات العاقل المميز، كما أن المجنون لا يقام عليه الحد، ولا يؤخذ بإقراره، شأنه في هذه التصرفات شأن الصبي غير المميز، ولا يترتب عليه تكاليف بدنية، لأن مبني التكليفات على العقل، والمجنون فاقد للعقل غير مكلف^(٩١).

إلا أن المجنون إذا ألحق ضرراً على الغير، فإنه يضمنه ويؤخذ من ماله، رفعا للمشقة والخرج عن الناس، وفي حال إفاقته فإنه لا يكلف إلا بما لا حرج فيه من قضاء العبادات.^(٩٢)

والدليل على عدم تكليفه قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»^(٩٣).

٣ - العته:

العته: وهو اختلال في العقل، بحيث يخلط كلامه، فيشبهه مرة كلام العقلاء، ومرة كلام المجانين^(٩٤).

والعته نوعان: نوع لا يكون معه إدراك وتمييز، وصاحبه حكمه حكم المجنون، والنوع الثاني: يكون معه إدراك وتمييز، لكنه لا يصل إلى درجة

الإدراك في الراشدين، وحكمه حكم الصبي المميز في جميع أحكامه، ويمنع عنه كل تصرف يوجب إلزامه بشيء يحتمل السقوط، فلا يصح طلاقه وإعتاقه، وكذا بيعه وشرأوه لنفسه بدون إذن الولي، ويطالب بالحقوق الواجبة عليه بالإتلاف^(١٥).

يقول أمير الحاج: "فالخطاب يسقط عن المجنون، كما يسقط عن الصبي في أول أحواله، تحقيقاً للعدل، وهو أن لا يؤدي إلى تكليف ما ليس في الوسع، ويسقط عن المعتوه، كما يسقط عن الصبي في آخر أحواله تحقيقاً للفضل هو نفي الحرج عنه نظراً له ومرحمة عليه"^(١٦).

٤ - النوم:

النوم وهو: فترة طبيعية تعرض للإنسان مع وجود العقل، توجب العجز عن إدراك المحسوسات والأفعال الاختيارية، فالنائم لا تميز له ولا فهم، فليس بمكلف حال نومه بالإجماع، ولذلك تصرفاته لا أثر لها كالطلاق والبيع والشرأ وغير ذلك، لأنه غير مكلف حال نومه، فأوجب ذلك تأخير خطاب الأداء، فما وجب من العبادات حال النوم يتأخر وجوب الأداء إلى أن يستيقظ من النوم^(١٧).

لقوله عليه الصلاة والسلام: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها»^(١٨). لذلك يعتبر النوم من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية.

٥ - الإغماء:

الإغماء وهو: آفة في القلب أو الدماغ، يعطل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها، مع بقاء العقل مغلوباً^(١٩).

فالإغماء أشد من النوم في سلب الاختيار، ولهذا يثبت له جميع الأحكام الثابتة للنوم (١٠٠).

النوع الثاني من النقص الحقيقي: النقص الجسمي الغير عقلي وهو سببان.

١ - الأنوثة:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية الأنوثة، وهو متعلق بتكوين المرأة الطبيعي، الذي خلقها الله عليه، و يتعلق كذلك بأسباب خاصة كالحيض، والنفاس، والحمل والإرضاع

فالقسم الأول الذي يتعلق بتكوينها الطبيعي الضعيف بالقياس إلى الرجل، نجد أن الشارع الحكيم سبحانه وتعالى لم يكلف المرأة بالجهد ولا بصلاة الجمعة والجماعة تخفيفاً عنها ، وأباح لها بحكم طبيعتها التزين ولبس الذهب والحريز وغير ذلك من الأمور الممنوعة على الذكور.

والقسم الثاني الذي يتعلق بأسباب خاصة بالمرأة، كالحيض والنفاس، وهما من الأعذار التي تعرض للمرأة، فيلحقها بسببها الجهد، ولذا خفف عليها بعض الأحكام بإسقاط الحكم بالكلية كسقوط الصلاة، وخفف عليها بعض الأحكام بتأجيله كسقوط الصيام أثناء الحيض والنفاس مع وجوب قضاؤه بعد الطهر (١٠١).

فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة» (١٠٢).

ومن الأسباب الخاصة بالمرأة والتي تعد سببا من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية: الحمل والإرضاع، ولهذا نجد العلماء اعتبروا الحمل

والإرضاع من العوارض المبيحة للإفطار. قال الإمام ابن قدامة في ذلك: "لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً" (١٠٣).

السبب الثاني: النقص الجسدي غير الطبيعي:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية الخلل والعيب، الذي يحصل في بعض أعضاء الإنسان: كالأعمى، والأعرج. فلا يجب عليهما الجهاد قال تعالى: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار من يتول يعذبه عذاباً أليماً﴾ [الفتح: ١٧].

قال الألويسي: "يريد التخلف عن الغزو من العذر والعاهة، ونفي الحرج عن كل الطوائف المعدودة، مزيد اعتناء بأمرهم وتوسيع لدائرة الرخصة" (١٠٤).

القسم الثاني من أقسام النقص النقص الحكمي:

وهذا القسم من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية، وهو لا يتعلق بنقص في العقل أو في الجسم، وإنما نقص أثبته الشارع على نوع من الناس كالرق. فالرق جعله الشارع سبباً من أسباب التسامح في الأحكام، وذلك لأن العبد ليس حراً في تصرفاته وهو مشغول بخدمة سيده، وليس له حق التصرف في طائفة من الأمور. فجعله الشارع على النصف في التكاليف الشرعية من الإنسان الحر، كما أسقطت عنه بعض التكاليف فلا يجب عليه جهاد، ولا صلاة الجمعة ولا حج (١٠٥).

السبب الثاني : النسيان :

النسيان وهو: عدم القدرة على استحضار الشيء في وقت الحاجة إليه^(١٠٦). من الأعذار الشرعية التي تعد سببا من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية في مجال الحقوق، التي بين العبد وربه

و لا تأثير له على أهلية التكليف، ويترتب عليه عدم المؤاخذه في الدار الآخرة عند النسيان في بعض التكليفات الشرعية، فالعقوبة الأخروية تبتني على الإرادة والقصد.

لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا أَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصِرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١٠٧)

مثال ذلك إذا أكل الصائم ناسيا فصومه صحيح، لقوله ﷺ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١٠٨).

والنسيان المؤثر في التسامح في الأحكام الفقهية له ضوابط، ينبغي ملاحظتها، وهي باختصار ما يلي:

الضابط الأول: لا يعتبر النسيان عذرا في حقوق العباد، لأنها مبنية على المشاحة والمقاضاة، فلو أتلّف مال غيره نسيانا وجب عليه الضمان، وأموال الناس محترمة فيما بينهم.

الضابط الثاني: يكون النسيان مؤثرا بالتخفيف أو الإسقاط في حقوق الله

تعالى إذا كان هذا الحق غير قابل للتدارك كالجمعة ، أما إذا كان قابلاً للتدارك فلا يسقط بالنسيان ، لأن مقصود الشارع تحصيل مصلحته ، مثل الصيام والصلاة يمكن تداركها بعد النسيان ، فيجب الإتيان بها إذا ذكرها ، لقوله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها» (١٠٩).

الضابط الثالث: أن لا يكون جانب التقصير في النسيان ظاهراً من المكلف، مثال جانب التقصير في النسيان طول أمد النسيان، لأن الغالب من النسيان ما يقصر أمده، ولا يستمر على طول الزمان، إلا ما ندر، وإذا أقدم على الفعل مع وجود المذكر وانتفاء الداعي: كالأكل في الصلاة ناسياً، فإن هيئة المصلي مذكرة له مانعة من النسيان إذا لاحظها.

الضابط الرابع: أن لا يسبق تصريح بالتزام حكمه، كما لو قال: والله لا أدخل الدار عامداً ولا ناسياً. فدخلها ناسياً حنثاً (١١٠).

وقد ذكر الفقهاء كثيراً من المسائل التي تتعلق بحكم النسيان، لا مجال لنذكرها هنا، وإنما المقصود بيان سبب من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية.

السبب الثالث: المرض:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية المرض، وهو: "ما يخرج به الإنسان عن حد الصحة" (١١١).

فالشارع الحكيم راعى المريض في حال عجزه عن الأحكام الشرعية، فجعل له أحكاماً مخففة تختلف عن حال الصحة (١١٢).

والتخفيف المتعلق بالمرض يختلف نوعه، فيكون إلى وقت الاستطاعة والقدرة، ويكون إلى بدل.

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وقال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وهناك مسائل كثيرة متعلقة بالمسائل التي تسومح فيها بسبب المرض، من ذلك رخص للمريض التيمم بالتراب، من أجل الصلاة عند الخوف على النفس أو العضو أو زيادة المرض، ومن ذلك أن المريض يؤدي الصلاة بالكيفية التي يستطيعها.

فعن عمران بن حصين قال: "كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال: صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك" (١١٣).

السبب الرابع: السفر:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية السفر، وقد اختلف الفقهاء في تعريف السفر الذي يعد سبباً للتسامح في الأحكام الفقهية حسب اختلافهم في مسافته، إلا أنه يمكن أن يعرف بأنه "الخروج عن الوطن على قصد مسيرة مقدر مسافتها" (١١٤).

فشرع الله سبحانه تعالى للمسافر أحكاماً مخففة منها: جواز المسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليها

فعن شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: أنت عليا فسأله، فإنه أعلم بذلك مني فأتيت عليا فسألناه، فقال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر. ويوماً وليلة للمقيم» (١١٥).

وقصر الصلاة الرباعية، والجمع بين الصلاتين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا، والفطر في رمضان من أجل السفر، ويقضيه في أيام آخر.

قال الله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٤].

وهناك كثير من الأحكام متعلقة بالسفر، والمقصود هنا بيان أن السفر سبب من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية.

السبب الخامس: الخطأ:

الخطأ يطلق ويراد منه ما قابل الصواب، ومنه تسمية الذنب خطيئة، كما قال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً﴾ [الإسراء: ٣١]. ويطلق الخطأ ويراد به ما قابل العمد كما في قوله تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهو المقصود هنا، والذي يعد من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية.

وقد عرفه ابن الهمام بأنه: "أن يقصد بالفعل غير المحل الذي يقصد به الجناية كالمضمة تسرى إلى الحلق والرمي إلى صيد فأصاب آدمياً" (١١٦).

والخطأ لا ينافي أهليتي الوجوب والأداء في حق المكلف، لأن العقل قائم مع الخطأ، ولكن الشارع الحكيم جعله عذراً وسبباً من أسباب التسامح في بعض الأحكام.

ففي حقوق الله تعالى يعتبر عذراً مسقطاً للإثم: كخطأ المجتهد أو المفتي أو الحاكم، فقد قال الرسول ﷺ «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» (١١٧).

والخطأ في حقوق الله تعالى من عبادات ونحوها، كما أنه يسقط الإثم فقد يسقط مطالبته بالإعادة: كمن اجتهد في معرفة القبلة فأخطأ فصلاته صحيحة، ولا يطالب بالإعادة.

وفي حقوق العباد ينظر إلى الحق، فإن كان عقوبة كالقصاص لم يجب بالخطأ، لأن القصاص عقوبة كاملة، فلا يجب على المخطئ لأنه معذور، ولكن تجب الدية وتكون على العاقلة، وإن كان حق العبد من المتلفات المالية فيجب ضمانه، كما لو رمى إلى شاة إنسان على ظن أنها صيد^(١١٨).

السبب السادس: الجهل:

الجهل في اللغة: نقيض العلم^(١١٩). وفي الاصطلاح: عدم العلم عما من شأنه أن يعلم^(١٢٠).

ولا يخل الجهل بالأهلية، وإنما يكون سببا من أسباب التسامح في بعض المواطن بإسقاط الإثم، وبإسقاط التكليف الشرعي في بعض المواطن. وقد ذكر العلماء أقساما للجهل مع بيان المواضع التي يعد فيها سببا للتسامح في الأحكام الفقهية وهي باختصار ما يأتي :

- ١- الجهل بأصول الدين لا يعتبر عذرا، ولا يقبل الادعاء به.
- ٢- الجهل بما علم من الدين بالضرورة لا يعتبر عذرا، مثل الجهل بالصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج وحرمة الزنا والقتل وشرب الخمر.

قال الإمام الشافعي: "إن من العلم ما لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله: كالصلوات الخمس، وإن لله على الناس صوم شهر رمضان، وحج البيت إذا استطاعوه، وزكاة في أموالهم، وأنه حرم عليهم الزنا والقتل

والسرقة والخمر، وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم، وأن يكفوا عنه ما حرم عليهم منه - إلى أن قال - وهذا الصنف كله من العلم موجود نصا في كتاب الله وموجود عام عند أهل الإسلام، ينقله عوامهم عن مضى من عوامهم يحكونه عن رسول الله، ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم. وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع^(١٢١).

وذكر الإمام السيوطي قاعدة، فقال: "كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يقبل، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة يخفى عليه مثل ذلك"^(١٢٢).

٣- يعذر بالجهل إذا نشأ المسلم في دار الحرب، ولم يعلم حكم ما أقدم عليه، مثل ترك الواجبات، لأنها غير شائعة في تلك الدار. وكذلك إذا كان المسلم حديث عهد بالإسلام، ولم يكن قد عاش في دار الإسلام، حيث تشيع معرفة الأحكام.

٤- يعذر بالجهل العامي إذا كان واقعا في أحكام لا يعلمها، إلا أهل العلم، ولم يكن مفردا ومقصرا^(١٢٣)، قال ابن اللحام: "إذا قلنا إن الجاهل يعذر، فإنما محله إذا لم يقصر ويفرط في تعلم الحكم، أما إذا قصر أو فرط فلا يعذر جزما"^(١٢٤).

السبب السابع: الإكراه:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية الإكراه، وهو: "حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرته، لو خلى ونفسه"^(١٢٥).

فالإكراه سببا في وقوع المستكره في الحرج، ولذلك جعل الشارع

سبحانه وتعالى الإكراه سببا من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية، رفعا للحرَج، وتيسيرا على المكلفين، فيما يحقق المقاصد الشرعية، ويرفع الضرر والحرَج.

وقد ذكر العلماء شروطا لتحقيق الإكراه المعتبر والمؤثر فيما يقدم عليه المكلف من أقوال أو أفعال أو ترك، وهي باختصار ما يلي:

١- أن يكون المكره قادرا على إيقاع ما هدد به والمستكره عاجزا عن الدفع.

٢- أن يقع في غالب ظن المستكره أنه لو لم يجب إلى ما دعي إليه تحقق ما أوعده به.

٣- أن يكون الشيء المهدد به مما يشق على المستكره تحمله.

٤- أن يكون الإكراه بغير حق، وهو ما لا يقصد من الوصول إلى غرض مشروع.

٥- أن يكون عاجلا فلو قال طلق وإلا قتلتك غدا فليس بإكراه^(١٢٦).

وقد اختلف علماء الأصول في تقسيم أنواع الإكراه، وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه، وسوف نعرض ذلك عرضا مختصرا.

المذهب الأول: ذهب الأصوليون من الأحناف إلى أن الإكراه يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول - الإكراه الملجئ، ويسمى الإكراه التام: وهو حمل الشخص على أمر يكرهه ولا يرضاه، ولا يتعلق به قدرته واختياره، وهذا النوع يعدم الرضا ويفسد الاختيار، مثل التهديد بالقتل، أو بقطع عضو من الأعضاء.

النوع الثاني - الإكراه غير الملجئ، ويسمى الإكراه الناقص: وهو حمل الشخص على أمر يكرهه ولا يرضاه ولكن تتعلق به قدرته واختياره. وهذا النوع يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار، مثل الضرب الذي لا يخاف به التلذذ على نفسه.

النوع الثالث - الإكراه الأدبي أو المعنوي: وهو ما يكون التهديد فيه بإلحاق الأذى بشخص قريب للمهدد^(١٢٧).

المذهب الثاني: ذهب جمهور الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الإكراه ينقسم إلى نوعين.

النوع الأول: الإكراه الملجئ: وهو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار بالكلية، كالإكراه من شاهر على شخص آخر ليقنته.

النوع الثاني: الإكراه غير ملجئ: وهو الذي لا ينتهي إلى حد الإلجاء، كالتهديد بالقتل.

وهذا النوع يشمل النوع الأول والثاني عند الحنفية، إذ إن الحنفية يرون أن النوع الأول عند الجمهور لا يسمى إكراها، لأن الفعل خارج عن قدرة المستكره^(١٢٨).

ولم يختلف العلماء في أن النوع الأول من أنواع الإكراه عند الجمهور، وهو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار، لا يتعلق به حكم، ولا إثم فيه على المستكره مطلقاً، ولا يتعلق به تكليف لأن المستكره كآلة في يد المكره وتقع المسؤولية على المكره.

وأما بقية أنواع الإكراه بما فيها الإكراه الملجئ عند الحنفية، فقد فصل فيها العلماء في التصرفات القولية والفعلية.

فذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والمالكية إلى بطلان تصرفات المستكره القولية مطلقاً، سواء كان مما يحتمل الفسخ أم لا. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل: ١٠٦].

قال الإمام القرطبي: "لما سمح الله عز وجل بالكفر، وهو أصل الشريعة عند الإكراه، ولم يؤخذ به حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤخذ به، ولم يترتب عليه حكم" (١٢٩). كما استدلوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام «إن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (١٣٠).

يقول الإمام ابن القيم: "من تدبر مصادر الشرع وموارده تبين له أن الشارع ألغى الألفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها، بل جرت على غير قصد منه: كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والمخطئ" (١٣١). وقد فرق علماء الحنفية بين التصرفات القولية القابلة للفسخ، والتصرفات التي لا تقبل الفسخ.

فالأقوال القابلة للفسخ كالبيع والشراء والهبة والإجارة لا أثر للإكراه على هذه العقود، لأن الإكراه يعدم الرضا، والرضا شرط لصحة هذه العقود، وهذا مذهب جمهور الحنفية، وقد استدلوا بالأدلة السابقة.

أما الأقوال التي لا تقبل الفسخ: كالطلاق والنكاح واليمين والظهار، فلا أثر للإكراه فيها فيقع طلاق المستكره وينعقد نكاحه ويمينه.

والراجح - والله وأعلم - عدم صحة تصرفات المستكره القولية مطلقاً: إقرارات وإنشاءات ما يقبل الفسخ وما لا يقبل، للأدلة السابقة، وهذا ما

يوافق مقاصد الشريعة، فقد سمحت للمستكره على الكفر أن يتلفظ به، ما دام قلبه مطمئن بالإيمان فغيره مما هو دونه أولى (١٣٢).

أما تصرفات المستكره الفعلية فيختلف باختلاف الفعل المقدم عليه، فلم يختلف أهل العلم في أن المستكره لا يجوز له الإقدام على قتل إنسان بغير حق، ويأثم بالإقدام على ذلك.

قال الإمام القرطبي: "أجمع أهل العلم على أن من أكره على قتل غيره لا يجوز له الإقدام على قتله ولا انتهاك حرمة بجلد أو غيره، ويصبر على البلاء الذي نزل به، ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة" (١٣٣).

وإذا أكره على شرب الخمر والسرقه، وكان الإكراه ملجئاً، فلا يجب عليه حد الخمر، ولا تنفذ تصرفاته، ولا يقام عليه حد السرقة، لأن الإكراه داخل في مسمى الاضطرار في قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ [الأنعام: ١١٩].

ولعموم قوله ﷺ: «إن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (١٣٤).

ولأن الحدود تدرأ بالشبهات (١٣٥).

والإكراه على الزنى: إما أن يقع على المرأة أو على الرجل، فإذا كان على المرأة، فالمشهور من أقوال أهل العلم أنه لا يجب عليها به الحد، سواء كان ملجئاً أم غير ملجئ، لقوله تعالى: ﴿ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور

رحيم ﴿[النور: ٣٣] ففي قوله تعالى: ﴿فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم﴾ انتفاء الإثم على المستكرهة، وإذا انتفى الإثم ارتفع الحد، وأما إذا كان الإكراه واقعا على الرجل، فالراجح في مذهب أبي حنيفة والشافعي درء الحد بالإكراه إذا كان ملجئاً، وهذا القول ظاهر الرجحان لعموم قوله ﷺ: «إن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأن الإكراه يورث شبهة قوية في درء الحد (١٣٦).

والمقصود هنا: بيان أن الإكراه سبب من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية، وهناك كثير من المسائل المتعلقة بالإكراه لم نتعرض لها خوفاً من الإطالة والخروج عن المقصود، والله أعلم.

السبب الثامن: عموم البلوى:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية عموم البلوى، ويقصد بعموم البلوى "ما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال، وينتشر وقوعه بحيث يعسر الاستغناء عنه، ويعسر الاحتراز منه، إلا بمشقة زائدة" (١٣٧).

وقد دلت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة على اعتبار عموم البلوى في الأحكام الفقهية، منها قوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾ [النساء: ٢٨]. أما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا الأصل، منها أن كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت منه. قالت كبشة: فرأني أنظر فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم. فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات» (١٣٨).

فوصفها بالطوافين والطوافات للدلالة على كثرة الابتلاء بها، قال الإمام ابن القيم "وفي ذلك غاية الحكمة والمصلحة، فإنها لو جاءت بنجاستها لكان فيه أعظم الحرج والمشقة على الأمة، لكثرة طوفانها على الناس ليلاً ونهاراً، وعلى فرشهم وثيابهم وأطعمتهم" (١٣٩).

وجاءت امرأة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها فقالت: إني أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر، فقالت: قال رسول الله عليه وسلم: «يطهره ما بعده» (١٤٠).

قال الباجي: "وأما معنى ذلك عندي والله أعلم، أن النجاسة التي في الطرقات لا يمكن الاحتراز منها مع التصرف الذي لا بد منه للناس، فخفف أمرها إذا خفي عنها، فإذا مر الذيل على موضع نجس، ثم مر بعد ذلك على موضع طاهر، أخفى عين النجاسة، فأسقط عن اللابس حكم التطهير، ولو لم يمر على موضع يطهره بإخفاء عين النجاسة لظهرت عين النجاسة ولوجب تطهيرها" (١٤١).

وقد ذكر ابن نجيم رحمه الله تعالى أمثلة كثيرة لعموم البلوى، تدل على أن هذا الأصل سبب من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية، حيث قال: "كالصلاة مع النجاسة المعفو عنها، وكدم القروح، والدمامل، والبراغيث، والقريح والصدید، وطین الشارع، وأثر نجاسة عسر زواله، وأباح الاستقبال والاستدبار في قضاء الحاجة في البنيان، ومس المصحف للصبي المحدث، وجواز المسح على العمامة لمشقة استيعاب الرأس" (١٤٢).

فعموم البلوى من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية: رفعاً للحرج والمشقة وللتخفيف والتيسير على المكلفين، والله أعلم.

السبب التاسع: الحاجة:

يراد بالحاجة "الافتقار إلى الشيء، لأجل التوسعة ورفع الضيق والمشقة، مما يخالف الأدلة أو القواعد الشرعية" (١٤٣).

وقد قسم العلماء الحاجة إلى قسمين:

القسم الأول: حاجة عامة: وهي تشمل الأمة جمعاء على اختلاف فئاتها، مما يتعلق بمصالحها العامة مثل التجارة والزراعة ونحو ذلك.

ولهذا القسم أمثلة كثيرة منها: ما ورد النص بإباحته من بعض العقود استثناء من القواعد العامة لحاجة الناس: كالإجارة، يرد العقد على منافع معدومة تنشأ شيئاً فشيئاً، وقد أجاز ذلك للحاجة، وكذلك السلم، فإن العقد يرد على معدوم حين إبرام العقد، لكنه أبيح لحاجة الناس.

والقسم الثاني: الحاجة الخاصة: وهي ما يهم طائفة معينة من الناس: كأهل بلد أو حرفة، وما يخص فرد. مثل إباحة لبس الحرير للرجال لمن به مرض في الجلد (١٤٤).

السبب العاشر: الضرورة:

من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية الضرورة، وهي: "خوف الهلاك أو الضرر الشديد على أحد الضروريات للنفس، أو الغير، يقينا أو ظنا، إن لم يفعل ما يدفع به الهلاك، أو الضرر الشديد" (١٤٥).

فالضرورة حالة ملجئة لتناول الممنوع من أجل المحافظة على المصالح الضرورية، ولو أدى الأمر إلى ارتكاب محظور أو ترك واجب.

مثل النطق بالكفر اضطرارا لمن كان قلبه مطمئنا بالإيمان، لقوله تعالى:

﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل: ١٠٦]، وأكل الميتة اضطرارا.

وهناك مباحث كثيرة تتعلق بالضرورة وبالأسباب السابقة لا يناسب المقام الإتيان بها، والغرض من هذا المبحث بيان أهم الأسباب التي تكون سببا للتسامح في الأحكام الفقهية، وتعتبر موردا من موارد الأحكام التي تسومح فيها في الفقه الإسلامي، والله أعلم.

• المبحث الرابع: أنواع التسامح في الأحكام الفقهية:

للتسامح في الأحكام الفقهية أنواع، ومن خلال استقراء العلماء للنصوص الشرعية ذكروا أنواعها ومن هؤلاء الإمام ابن عبد السلام فقد نص على ذلك وحصرها في ستة أنواع، وأطلق عليها تخفيفات الشرع، وهي تخفيف الإسقاط، وتخفيف التقيص، وتخفيف الإبدال، وتخفيف التقديم، وتخفيف التأخير، وتخفيف الترخيص^(١٤٦)، ونقل العلائي ما ذكره ابن عبد السلام ثم قال "قلت: وبقي قسم سابع، وهو تخفيف التغيير"^(١٤٧)، وزاد الدكتور يعقوب الباحسين نوعا ثامنا: وهو التخفيف بالتأخير^(١٤٨)، ومن خلال تتبع النصوص الشرعية يمكن القول إن هناك نوعا تاسعا: وهو التخفيف بتكميل الفرائض بالنوافل يوم الحساب، والنوع العاشر: التخفيف بجواز الإنابة عن الغير.

وبيان هذه الأنواع على النحو الآتي :

النوع الأول: التسامح بالإسقاط:

وهذا النوع كإسقاط العبادات عند وجود أذارها ومن ذلك سقوط الجمعة والصوم والحج بأذار منها السفر، والمرض، والخوف، وغير ذلك^(١٤٩).

عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح، فقال: ألا صلوا في الرحال. ثم قال: كان رسول الله ﷺ يأمر المؤمن، إذا كانت ليلة باردة ذات مطر، يقول: «صلوا في الرحال»^(١٥٠).

النوع الثاني: التسامح بالتنقيص:

وهذا النوع من التسامح مثل قصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين في السفر، وتنقيص ما عجز عنه المريض من أفعال الصلوات كتثقيص الركوع والسجود وغيرهما إلى القدر الميسور من ذلك.

وعلى ذلك بنيت قاعدة "الميسور لا يسقط بالمعسور" (١٥١).

وقولهم: "القادر على بعض السترة يستتر به القدر الممكن جزماً، والقادر على بعض الفاتحة يأتي به بلا خلاف" (١٥٢).

النوع الثالث: التسامح بالإبدال:

من أنواع التسامح في الأحكام الفقهية التسامح بالإبدال، ويتحقق ذلك بكون البديل أسهل وأخف من المبدل، مثل إبدال الوضوء والغسل بالتيمم.

قال تعالى ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ [المائدة: ٦].

وإبدال القيام في الصلاة بالقعود، والقعود بالاضطجاع، والاضطجاع بالإيماء، وإبدال العتق بالصوم، وإبدال بعض واجبات الحج والعمرة بالكفارات عند قيام الأعذار (١٥٣).

النوع الرابع: التسامح بالتقديم:

من أنواع التسامح في الأحكام الفقهية التسامح بالتقديم، مثل تقديم بعض الصلوات لأسباب معينة: كتقديم صلاة العصر إلى الظهر، والعشاء إلى المغرب في السفر والمطر (١٥٤).

فعن معاذ رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليهما جميعاً،

وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب» (١٥٥).

وكتقديم الزكاة على حولها، لما روي عن علي رضي الله عنه: «أن العباس بن عبدالمطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقة قبل أن تحل فرخص له في ذلك» (١٥٦).

وتقديم الكفارة على الحنث بها إذا كان حلف على يمين، ورأى غيرها خيرا منها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأتها وليكفر عن يمينه» (١٥٧).

النوع الخامس: التسامح بالتأخير:

وهذا النوع من التسامح على الضد مما تقدم في النوع الرابع، ومن أمثله هذا النوع جمع الصلاة جمع تأخير كتأخير الظهر إلى العصر، والمغرب إلى العشاء في السفر، وصيام رمضان إلى ما بعده في حق المريض، والمسافر، والحامل، والمرضع، وكذلك تأخير الصلاة في حق مشغل بإنقاذ غريق، ودفع صائل عن نفس (١٥٨).

النوع السادس: التسامح بالترخيص:

المراد من هذا النوع من أنواع التسامح التسهيل والتيسير، مثل صلاة المستحرم مع بقية آثار النجوى، أي آثار النجاسة التي لا تزول إلا بالماء، ومن ذلك شرب الخمر للغصة، وصلاة المتيمم مع الحدث، ومن ذلك الصلاة مع لطخات الدامل والقروح، والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه (١٥٩).

قال العز بن عبد السلام: "ويعبر عن هذا بالإطلاق مع قيام المانع، أو بالإباحة مع قيام الحاضر" (١٦٠).

النوع السابع: التسامح بالتخيير:

وقد زاد هذا النوع كما سبق بيانه العلاني في قواعده، فقال: "قلت: وبقي قسم سابع، وهو تخفيف التخيير كتغيير نظم الصلاة في الخوف، فإنه مباين لما تقدم" (١٦١).

قال تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يَصَلُوا فليصلوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

النوع الثامن: التسامح بالتخيير:

والمراد بالتخيير التفويض في الاختيار.

قال الدكتور يعقوب الباحسين "ولم أجد من ذكر تخفيف التخيير على أنه نوع من أنواع التخفيفات، فرأيت أن أضيفه إلى الأنواع المتقدمة، لأجعل التخفيفات ثمانية، ومن أمثله هذا النوع من التخفيفات تخيير الإمام في حكم الأسرى بين المن والفداء، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ إِمَّا فِدَاءٍ﴾ [محمد: ٤]، ومنه التخيير في جزاء الصيد للمحرم" (١٦٢) قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً فجزاء ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما﴾ [المائدة: ٩٥]. ومن أمثلة ذلك أيضا مشروعية التخيير في نذر اللجاج بين ما التزم به والكفارة، لما في الالتزام بالمنذور لجاجا من المشقة، ومنه مشروعية التخيير بين القصاص والدية تيسيرا على هذه الأمة على الجاني والمجني عليه (١٦٣).

النوع التاسع: التسامح بتكميل الفرائض بالنوافل:

من أنواع التسامح التي جاءت به الشريعة تكميل الفرائض بالنوافل يوم القيامة، فيجبر الفرض بالنفل، مثل السنن الرواتب، وصيام التطوع، وصدقة التطوع.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال " إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة. قال يقول ربنا عز وجل لملائكته وهو أعلم - انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها، فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئاً قال: انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذاك " (١٦٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا لأن التطوع من جنس الفريضة، فأمكن الجبران به عند التعذر، كما قال الصديق رضي الله عنه: إن الله لا يقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة، فيكون من رحمة الله به أن يجعل النفل مثل الفرض بمنزلة من أحرم بالحج تطوعاً وعليه فرضه فإنه يقع عن فرضه عند طائفة كالشافعي وأحمد في المشهور، وكذلك في رمضان عند أبي حنيفة وقول في مذهب أحمد.

وكذلك من شك هل وجب عليه غسل أو وضوء بحدث أم لا، فإنه لا يجب عليه غسل.

وكذلك الوضوء عند جمهور العلماء، لكن يستحب له التطهر احتياطاً، وإذا فعل ذلك وكان واجباً عليه في نفس الأمر أجزأ عنه: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦] (١٦٥).

وقد جاء في إجابة اللجنة الدائمة عن سؤال في إكمال النوافل لما نقص من الفرائض ما يلي: "تطوع كل فريضة من صلاة وصيام وزكاة ونحوها يكمل بها ما نقص من الفريضة، لما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن تميم الداري عن النبي ﷺ « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن كان أتمها كتبت له تامة، وإن لم يكن أتمها قال الله لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع، فتكملوا بها فريضته، ثم الزكاة كذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك » (١٦٦) صحيح (١٦٧).

النوع العاشر: التسامح بجواز الإنابة عن الغير:

من أنواع التسامح في الأحكام الفقهية جواز الإنابة عن الغير، مثل الحج عن الميت والمعصوب والصيام عن الميت، وقد وقع خلاف في بعض هذه المسائل، والغرض هنا بيان هذا النوع.

ففي الحج عن الميت ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم، حجي عنها أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله، فאלله أحق بالوفاء» (١٦٨).

وفي الحج عن المعصوب (١٦٩) ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوي على الرحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال نعم» (١٧٠).

وفي الصوم عن الميت روت عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» (١٧١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الشارع جعل عمل الغير عنه يقوم مقام فعله فيما عجز عنه، مثل من وجب عليه الحج وهو معضوب أو مات ولم يحج، أو نذر صوما أو غير ذلك ومات قبل فعله، فعله عنه وليه، فقد قال ﷺ: «دين الله أحق بالقضاء» أي أحق أن يستوفى من وارث الغريم، لأنه أرحم من العباد، فهذا تشهد له الأصول" (١٧٢).

قال الشنقيطي في أضواء البيان: "أما الحج عن الميت والمعضوب، والصوم عن الميت - فقد دلت أدلة أخر على النيابة في ذلك. وإن خالف كثير من العلماء في الصوم عن الميت، لأن العبرة بالدليل الصحيح من الوحي، لا بآراء العلماء إلا عند عدم النص من الوحي" (١٧٣).

• المبحث الخامس: بعض تطبيقات مصطلح التسامح في المؤلفات الفقهية:

بعد بيان مدلول التسامح في الأحكام الفقهية والألفاظ ذات الدلالة، وبيان أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية، وضوابط اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية، وأسباب التسامح في الأحكام الفقهية، وأنواع التسامح في الأحكام الفقهية، يحسن بنا ذكر بعض النماذج لتطبيقات الفقهاء لمصطلح التسامح من خلال المؤلفات الفقهية، ولم نقصد الحصر، ولكن ذكرنا بعض التطبيقات لبيان اشتهاار هذا المصطلح عند الفقهاء.

أولاً: نماذج من مؤلفات الحنفية:

قال الإمام ابن نجيم: "وفي المبسوط كل عيب ينقص من المالية مقدار ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في الأسواق فهو فاحش، وإن كان ينقص بقدر ما يدخل بين تقويم المتقومين فهو يسير، وقيد المصنف بالفرس ونحوه، لأنه لو تزوجها على قيمة هذا الفرس أو على قيمة هذا العبد وجب مهر المثل،

لأنه سمي مجهول الجنس، كذا في الخانية، ففرق بين القيمة ابتداء وبقاء، لأنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء^(١٧٤).

وقال في موضع آخر: "ومن فرعي التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسومح في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء، وهو خلاف القاعدة الفقهية، من أنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء^(١٧٥)."

وقال أيضا: "وإذا مات أحد المستأجرين أو المؤجرين بطلت الإجارة في نصيبه، وبقيت في نصيب الحي، وقال زفر: بطلت في نصيب الحي أيضا، لأن الشيوع مانع من صحة الإجارة."

قلنا ذلك في الابتداء لا في البقاء، لأنه يتسامح في البقاء ما لا يتسامح في الابتداء^(١٧٦).

وقال أيضا في موضع آخر: "ويتسامح في الضمني ما لم يتسامح في القصدي^(١٧٧)."

وقال برهان الدين ابن مازة وهذا لأن عقد الإجارة تسامح فيها من يحمل الجهالة والخطر ما لا يتحمل في البيع، فإذا جاز في البيع إلى ثلاثة فلأن يجوز في الإجارة أولى^(١٧٨).

وقال ابن عابدين: "يتسامح في النفل ما لا يتسامح في القرض^(١٧٩)."

وقال أيضا: "فتلخص من كلامهم أنه يتسامح في السلم ما لا يتسامح في ضمان العدوان^(١٨٠)."

وقال عبدالرحمن أفندي داماد: "إذا أوصى أن يقرض من ماله ألف درهم فلنا إلى سنة يجوز من الثلث ويلزم ولا يطالب حتى تمضي المدة، لأنه وصية بالتبرع، والوصية يتسامح فيها نظرا للموصي^(١٨١)."

ثانياً: نماذج من كتب المالكية:

قال العلامة محمد بن عرفة الدسوقي: "النكاح مبني على المكارمة فتسومح فيه ما لا يتسامح في غيره" (١٨٢).

وقال في موضع آخر: "وقد تقدم أن شيخنا اعتمد الاكتفاء بالممانلة في العدد في قرض الخبز؛ لأنه مما يتسامح فيه، وهذا كله إذا كانا من جنس واحد ربوي، فإن كانا من جنسين أو من جنس غير ربوي، فإنه يعتبر وزنهما فقط" (١٨٣).

وقال العدوي "الحاصل أنه إذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد، وهو ظاهر. وأما إذا أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد؛ لأن قوله وطئت غصباً أو شبهة مراده الشهادة لها بالعدر، لا أنه قذف؛ لأنه يتسامح فيما بين الزوجين ما لا يتسامح في الأجانب" (١٨٤).

وقال الشيخ محمد عليش: "فليس الصداق كالمبيع في حرمة التمسك بأقل ما استحق أو تعيب أكثره، لأن التمسك به في الصداق في نظير العصمة، لا في نظير بعض الثمن المجهول، الذي لا يعرف إلا بالتقويم والنسبة، كما في البيع، وخبر ضمانه وما عطف عليه كالمبيع يتسامح في بعضها كما تبين مما تقرر" (١٨٥).

ثالثاً: نماذج من كتب الشافعية:

قال الإمام النووي "أما القفاح" (١٨٦) فقال أبو الحسن العبادي: يفتح رأسه، فينظر فيه بقدر الإمكان ليصح بيعه. وأطلق الغزالي في الإحياء: أنه يصح بيعه من غير اشتراط رؤية، وهذا هو الأصح لأن بقاءه في الكوز من مصالحه، ولأنه تشق رؤيته ولأنه قدر يسير يتسامح به في العادة وليس فيه غرر يفوت به مقصود معتبر" (١٨٧).

وقال الإمام الغزالي: "الحراثة فإن قدر بالزمان لم يجب تعريف الدابة ورؤيتها، وإن ضبط بقدر الأرض وجب معرفة الدابة على المكثري ومعرفة الأرض على المكثري: أهى سهلية أم جبلية، فإن كانت مستورة بالتراب فلا يكفي النظر إلى وجهتها ما لم يعرف جنسها، هذا تفصيل العلم والعرض، إنما يتفاوت المقصود به تفاوتاً لا يتسامح بمثله في المعاملة وجب تبينه هذا جملته وتفصيله، فليعتبر بما ذكرنا ما لم نذكر قياساً عليه" (١٨٨).

وقال البجيرمي: "وتصح الطهارة من إناء للنقدين قطعاً، ويفرق بينه وبين الصلاة في المغصوب، حيث جرى في صحتها خلاف بأن الوضوء وسيلة، ويغفر فيها ما لا يغفر في المقاصد، وبأن الحرمة هنا لحق الله تعالى، فسومح فيه ما لا يتسامح في ذلك، لأنه حق آدمي" (١٨٩).

وقال في موضع آخر: "يتسامح بتمليك الكافر الدراهم والدنانير، التي عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك، ويلحق به فيما يظهر ما عمت به البلوى من شراء أهل الذمة الدور، وقد كتب في سقفها شيء من القرآن، فيكون مغتفراً للمسامحة به غالباً، إذ لا يقصد به القرآنية، كما وسموا نعم الجزية بذكر الله تعالى مع أنها قد تنمرغ في النجاسة" (١٩٠).

وقال الشيخ سليمان الجمل: "قوله لغسل أي ولو من ماء موقوف للطهارة لأنه يتسامح بالماء لتفاهته" (١٩١).

وقال في موضع آخر: "إذا ضاق وقت المكتوبة عن إدراك جميعها في الوقت فإنه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء، لأنه يتسامح في الوسائل ما لا يتسامح في المقاصد" (١٩٢).

وقال الشيخ عبد الحميد الشرواني: "البيع عقد لازم وما هنا جعالة جائزة مع المسامحة فيها ما لا يتسامح في غيرها، فلا تلحق بغيرها" (١٩٣).

رابعاً: نماذج من كتب الحنابلة:

قال الإمام ابن قدامة: "الوصية يتسامح فيه، ولهذا صح تعليقها على الخطر والغرر وصحت للحمل به وبما لا يقدر على تسليمه وبالمعدوم والمجهول، فجاز أن يتسامح فيها بقبول الخط كرواية الحديث" (١٩٤).

وقال أيضاً في موضع آخر: "الفرق بين الصيد والذبيحة أن الذبح وقع في محله، فجاز أن يتسامح فيه بخلاف الصيد" (١٩٥).

وقال الإمام المرداوي: "وإن تلفت - الثمرة - بجائحة من السماء رجع على البائع، هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وسواء أتلقت قدر الثلث أو أكثر أو أقل، إلا أنه يتسامح في الشيء اليسير، الذي لا ينضبط، نص عليه، قال المصنف والشارح: هذا ظاهر المذهب. قال الزركشي: هذا اختيار جمهور الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الكافي والمحرر والفروع والرعائيتين وغيرهم، وهو من مفردات المذهب" (١٩٦).

وقال برهان الدين بن مفلح المؤرخ: "والمرجع في طول الفصل وقصره - في الطواف - إلى العرف: كالحرز والقبض، وإن كان يسيراً بنى، لأنه يتسامح بمثله لما في الاتصال من المشقة، فعفي عنه، أو أقيمت الصلاة، أو حضرت جنازة صلى في قول أكثر العلماء" (١٩٧).

وقال الشيخ منصور البهوتي: "فإن اقتصر الرجل ومثله الخنثى على ستر عورته وأعرى العائقين في نفل أجزأه دون الفرض لأنه مبني على التخفيف، ولذلك يتسامح فيه بترك القيام والاستقبال في حال سفره مع القدرة فسومح فيه بهذا القدر، ولأن عادة الإنسان في بيته وخلواته قلة اللباس وتخفيفه، وغالب نفله يقع فيه فسومح فيه لذلك" (١٩٨).

• الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فمن خلال بحث التسامح في الأحكام الفقهية توصلت إلى مجموعة من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

أولاً: من خلال تتبع ألفاظ الفقهاء عند إطلاقهم لفظ التسامح في بعض المسائل الفقهية، فمقصودهم من ذلك: الأحكام الفقهية التي شرعت من باب التسهيل على المكلف بسبب مشروع استثناء من أصل يقتضي المنع.

ثانياً: هناك مصطلحات وألفاظ يستخدمها الفقهاء بمعنى التسامح في الأحكام الفقهية من أهم هذه الألفاظ التيسير، والتخفيف، والرخصة، ورفع الحرج، والرفق.

ثالثاً: من أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية النصوص الشرعية الدالة على التيسير والتخفيف، و على رفع الحرج، والنهي عن الغلو والتطع في الدين ونفي العنت، والنصوص الدالة على مشروعية الرخص، والقواعد الشرعية الدالة على رفع المشقة .

رابعاً: من أهم ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية ثبوت ذلك بنص من الكتاب أو السنة، ومراعاة مقاصد الشريعة، وعدم تتبع الرخص وتسويغ الواقع بمقتضى هوى النفس والتشهي دون النظر للدليل الشرعي، ومن ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية إعمال فقه الموازنات.

خامساً: من أسباب التسامح في الأحكام الفقهية النقص العقلي ويشمل

الصغير؛ والجنون، والعته، والنوم، والإغماء، والنقص العضوي وهو الخلقي الطبيعي ويشمل الأنوثة، والخلقي غير الطبيعي كالعمى والعاهات البدنية، وإما أن يكون النقص حكماً وهو الذي لا يعود إلى نقص في البدن، أو أحد أعضائه وهو الرق، ومن أسباب التسامح في الأحكام الفقهية النسيان، والمرض، والسفر، والخطأ، والجهل، والإكراه، وعموم البلوى، والحاجة، والضرورة.

سادساً: أنواع التسامح في الأحكام إما أن يكون بالإسقاط، أو بالتقيص، أو بالإبدال، أو بالتقديم، أو بالتأخير، أو بالتغيير، أو بالتخيير، أو بتكميل الفرائض بالنوافل، أو بالإنبابة عن الغير.

سابعاً: هناك تطبيقات كثيرة لمصطلح التسامح أو المصطلحات ذات الدلالة في المؤلفات الفقهية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين

• حواشي البحث:

- (١) معجم مقاييس اللغة مادة (سمح) ٩٩/٣.
- (٢) انظر: لسان العرب مادة: (سمح) ٤٨٩/٢، والصحاح مادة: (سمح) ٣٧٦/١، وتهذيب اللغة مادة: (سمح) ٣٤٥/٤، وتاج العروس مادة: (سمح) ٩٥/٤.
- (٣) انظر: تسامح الغرب مع المسلمين ٢٤.
- (٤) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، حديث رقم (٢٠٧٦) ٣٠٦/٤.
- (٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (٢١٠٧) ١٦/٤، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن انظر فتح الباري ٩٤/١.
- (٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (٢٤٨٥٥) ٣٤٩/٤١ عن عائشة رضي الله عنها. وقال محققو المسند: حديث قوي.
- (٧) مقاصد الشريعة ٦٠.
- (٨) تسامح الغرب مع المسلمين ٢٧.
- (٩) حاشية رد المحتار ٥٤٣/٦.
- (١٠) حاشية رد المحتار ٥٢٣/٣.
- (١١) انظر: لسان العرب مادة (يسر) ٢٩٥/٥، ومفردات ألفاظ القرآن مادة: (يسر)، ص ٨٩١.
- (١٢) مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية، ص ٧.
- (١٣) لسان العرب مادة (خفف) ٧٩/٩.
- (١٤) تفسير ابن كثير ٦٣٦/١.
- (١٥) زاد المسير ٦٠/٢.
- (١٦) انظر التيسير في الفتوى، ص ٢١.
- (١٧) الصحاح مادة (رخص) ١٠٤٠/٣، ولسان العرب مادة (رخص) ٤٠/٧.
- (١٨) الموافقات ٣٠١/١.
- (١٩) انظر تهذيب اللغة مادة (رخص) ١٣٧/٤، ولسان العرب مادة (رخص) ٢٣٤/٢.

- (٢٠) رفع الحرج د صالح بن حميد، ص ٤٨.
- (٢١) رفع الحرج د عدنان جمعة ، ص ٢٥.
- (٢٢) انظر الصحاح مادة (رفق) ٤ / ١٤٨٢ ، وتاج العروس مادة (رفق) ١٣ / ١٦٧.
- (٢٣) فتح الباري ١٠ / ٤٦٤.
- (٢٤) عون المعبود ١٣ / ١١٢.
- (٢٥) أخرجه البخاري حديث رقم (٦٠٢٤) ١٠ / ٤٤٩ ، ومسلم حديث رقم (٢١٦٥) ٤ / ١٧٠٦.
- (٢٦) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ١٩.
- (٢٧) مختصر الفوائد في أحكام المقاصد ٢٠٩.
- (٢٨) بيان الدليل ٢٤٥.
- (٢٩) تيسير الكريم الرحمن ١ / ٢٢٣.
- (٣٠) أخرجه البخاري حديث رقم (٣٥٦٠)، ومسلم حديث رقم (٦٠٤٥).
- (٣١) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ٤٨.
- (٣٢) أحكام القرآن ٢ / ٣٩١.
- (٣٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٨٤٥٤) ٣٠ / ٣٩٤، وأبو داود في سننه حديث رقم (٣٨٥٥) ٤ / ١٩٢، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم (٧٥١٢) ٧ / ٧٩، وقال محققو المسند: إسناده صحيح.
- (٣٤) مقاصد الشريعة ٦٠.
- (٣٥) اقتضاء الصراط المستقيم ١ / ٢٨٩.
- (٣٦) اقتضاء الصراط المستقيم ١ / ٢٨٩.
- (٣٧) فتح الباري ١٣ / ٢٧٨.
- (٣٨) أخرجه البخاري حديث رقم (٣٩) ١ / ٩٣.
- (٣٩) أخرجه أحمد في مسنده حديث رقم (١٨٥١) ٣ / ٣٥٠ ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٦٧/٤)، والنسائي في سننه (٢٦٨/٥)، وابن ماجه في سننه حديث رقم (٣٠٢٩) ٢ / ١٠٠٨ ، وأبو يعلى في مسنده حديث رقم (٢٤٧٢) ٤ / ٣٥٧ ، وابن حبان في

صحيحه حديث رقم (٣٨٧١) ١٨٣/٩، والحاكم في المستدرک ٤٤٦/١، والحديث
صحيحه شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ٢٨٩/١ حيث قال بعد
ذكره لسنده (وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم).

(٤٠) اقتضاء الصراط المستقيم ٢٨٩/١.

(٤١) أخرجه مسلم حديث رقم (٢٦٧٠) ٢٠٥٥/٤.

(٤٢) شرح مسلم ٢٢٠/١٦.

(٤٣) أخرجه مسلم حديث رقم (١٤٧٨) ١١٠٤/٢.

(٤٤) المفهم ٢٥٦/٤.

(٤٥) الرخص الفقهية ١٦٩.

(٤٦) الصحاح مادة (رخص) ١٠٤١/٣.

(٤٧) لسان العرب مادة (رخص) ٤٠/٧.

(٤٨) الرخص الفقهية ص ١٢٠.

(٤٩) الموافقات ٣٠١/١.

(٥٠) الموافقات ٢٠٦/١ بتصرف.

(٥١) كشف الأسرار للنسفي ٣٠٠/١.

(٥٢) غاية الوصول مع لب الأصول ١٨.

(٥٣) مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١٢٤.

(٥٤) مجلة الأحكام العدلية ٣١/١.

(٥٥) المشقة تجلب التيسير لصالح اليوسف ٣٧٤.

(٥٦) المدخل الفقهي للزرقاء ٩٩٤/٢.

(٥٧) انظر: المشقة تجلب التيسير لليوسف ص ٣٧٦.

(٥٨) نظرية الضرورة ٦٧.

(٥٩) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٤، والمدخل الفقهي للزرقاء ٩٩٥/٢.

(٦٠) المشقة تجلب التيسير ٣٨٧.

(٦١) المدخل الفقهي العام ٩٩٧/٢.

(٦٢) متفق عليه أخرجه البخاري حديث رقم (٢٢٤٠) ٤/٢٩٤ ، ومسلم حديث رقم (١٦٠٤) ٣/١٢٢٦.

(٦٣) أخرجه البخاري حديث رقم (٢١٨٩) ٤/٣٨٧ ، ومسلم حديث رقم (١٥٣٦) ٣/١١٧٤.

(٦٤) أعلام الموقعين ٢/١٥٩، وانظر: المشقة تجلب التيسير للصالح ٣٩٢.

(٦٥) انظر: المشقة تجلب التيسير للصالح ٣٩٦، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ٤٢٢.

(٦٦) قاعدة المشقة تجلب التيسير ٤٢٦ بتصرف.

(٦٧) القواعد الفقهية للسعدي ٢٩.

(٦٨) أخرجه البزار في مسنده حديث رقم (٤٠٨٧) ١٠/٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/١٢.

والدارقطني في السنن حديث رقم (٢٠٦٦) ٣/٥٩، وأخرجه الحاكم في

المستدرک (٤٠٦/٢)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وذكره الهيثمي في مجمع

الزوائد (٥٥/٧) وعزاه للبزار وقال رجاله ثقات.

(٦٩) انظر: قاعدة المشقة تجلب التيسير ٤٣٠.

(٧٠) رواه الإمام مالك في الموطأ مرسلاً رقم (٣١) ٢/٧٤٥، والدارقطني في سننه

حديث رقم (٤٥٣٩) ٥/٤٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٦/٦٩، والحاكم في

المستدرک ٢/٥٧. قال ابن رجب: (وقد ذكر الشيخ رحمه الله - أي النووي - أن

بعض طرقه تُقوى ببعض وهو كما قال) ثم قال في موضع آخر (وقد استدلل الإمام

أحمد بهذا الحديث وقال أبو عمرو بن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدارقطني من

وجه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به)

انظر: جامع العلوم والحكم ٢/٢١٠.

(٧١) جامع العلوم والحكم ٢/٢١٢.

(٧٢) المرجع السابق ٢/٢٢٣.

(٧٣) الأم ٦/٢٠٤.

(٧٤) الاجتهاد المقاصدي ، ص ٦٥.

- (٧٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٢٧٤/١٣ ..
- (٧٦) شرح الكوكب المنير ١ / ٤٧٧.
- (٧٧) الرخصة الشرعية ، ص ١٦٤.
- (٧٨) الموافقات ٤ / ١٣٤.
- (٧٩) الفتيا المعاصرة، ص ٥١٢.
- (٨٠) فقه الموازنات، ص ٣١.
- (٨١) مجموع الفتاوى ٢ / ٥٨٩.
- (٨٢) التيسير الفقهي ، ص ١٢٧ ، وانظر نظرية التقريب والتغليب وتطبيقها في العلوم الإسلامية، ص ٣١١.
- (٨٣) المرجع السابق بتصريف.
- (٨٤) لسان العرب مادة (نقص) ٧ / ١٠٠.
- (٨٥) انظر قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ٨٤ ، والمشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٨٢.
- (٨٦) انظر المبسوط ٢٤ / ١٦٢ ، والإنصاف ١ / ٣٩٥
- (٨٧) أخرجه أبو داود في سننه حديث رقم (٤٩٤) ٣٣٢/١ ، والترمذي في سننه حديث رقم (٤٠٧) ٢٥٩/٢ وقال: حديث سيرة صحيح ، وقال النووي في المجموع ٣ / ١٠ حديث سيرة صحيح.
- (٨٨) انظر عوارض الأهلية ، ص ١٣٤ ، والأهلية وعوارضها، ص ٣٥٧ ، والصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء، ص ٨٣.
- (٨٩) عوارض الأهلية، ص ١٦١.
- (٩٠) أنظر قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ٩٠.
- (٩١) عوارض الأهلية، ص ١٦٩ بتصريف.
- (٩٢) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٨٦.
- (٩٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (٢٤٦٩٤) ٢٢٤/٤١ ، ورقم (٢٤٧٠٣)
- ٢٣١/٤١ ، والنسائي ١٥٦/٦ ، وأبو داود حديث رقم (٤٣٩٨) و(٤٣٩٩)

- و(٤٤٠٠) و(٤٤٠١) و(٤٤٠٢) و(٤٤٠٣) ٥٥٨/٤، وابن ماجه حديث رقم(١٤٢) وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي حديث رقم (٣٢١٠) ٧٢٣/٢، وفي صحيح سنن أبي داود حديث رقم (٣٦٩٨) و(٣٦٩٩) و(٣٧٠٠) و(٣٧٠١) و(٣٧٠٢) و (٣٧٠٣) ٨٣١/٣، وفي صحيح سنن ابن ماجه حديث رقم (١٦٦١) و(١٦٦٢) ٣٤٧/١.
- (٩٤) التلويح على التوضيح ١٦٨ / ٢.
- (٩٥) المدخل الفقهي العام للزرقاء ٨٠٠ / ٢، وأصول الفقه الإسلامي لبدرا أبو العينين، ص ٣٢٤ ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف ص ٢٧٨.
- (٩٦) التقرير والتحبير، ص ١٧٦ / ٢.
- (٩٧) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٨٨ ، و قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ٩٥.
- (٩٨) أخرجه البخاري حديث رقم (٥٩٧) ٧٠/٢ ، و مسلم حديث رقم (٣١٤) ٤٧٧ / ١ واللفظ له.
- (٩٩) تيسير التحرير ٤٢٨ / ٢.
- (١٠٠) انظر قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين، ص ٩٨ ، والمشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٨٩.
- (١٠١) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٣٠٠ ، و قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ١٠٠.
- (١٠٢) أخرجه مسلم حديث رقم (٣٣٥) ٢٦٥ / ١ .
- (١٠٣) المغني ٣٩٤ / ٤ ، و قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ١٠٤.
- (١٠٤) روح المعاني ١٠٥ / ٢٦ ،
- (١٠٥) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٩٨ ، و قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ١١٠.
- (١٠٦) تيسير التحرير ٤٢٥ / ٢ ، وفواتح الرحموت ١٧٠ / ١.

- (١٠٧) أخرجه ابن ماجة في سننه حديث رقم (٢٠٤٣) ٦٥٩/١ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم (٧٢١٩) ٢٠٢/١٦ وقال محقق صحيح ابن حبان شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٦/٧.
- (١٠٨) أخرجه البخاري حديث رقم (١٩٣٣) ٤ / ١٥٥ ، ومسلم حديث رقم (١١٥٥) ٨٠٩/١.
- (١٠٩) أخرجه البخاري حديث رقم (٥٩٧) ٧٠/٢ ، ومسلم حديث رقم (٣١٤) ٤٧٧/١ واللفظ له .
- (١١٠) انظر رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٢١٥ بتصرف. وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين، ص ١٢١
- (١١١) معجم مقاييس اللغة مادة (مرض) ٣١١/٥.
- (١١٢) انظر رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ١٩٣. وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ١١١.
- (١١٣) أخرجه البخاري حديث رقم (١١١٧) ٤١ / ٢.
- (١١٤) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٠٩.
- (١١٥) أخرجه مسلم حديث رقم (٢٧٦) ٢٣٢/١.
- (١١٦) التقرير والتحرير ٢٠٤/٢.
- (١١٧) أخرجه البخاري حديث رقم (٧٣٥٢) ٣١٨ / ١٣ ، ومسلم ١٣٤٢/٣ حديث رقم ١٧١٦.
- (١١٨) انظر المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٤٢ ، و قاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ، ص ١٥٦.
- (١١٩) لسان العرب مادة (جهل) ١٢٩ / ١١.
- (١٢٠) التلويح ١٨٠ / ٢ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٣٠٣.
- (١٢١) الرسالة ، ص ٣٥٧.
- (١٢٢) الأشباه والنظائر، ص ٢٠٠.
- (١٢٣) انظر ما سبق: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٢٣٦ ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٦٣.
- (١٢٤) القواعد والفوائد الأصولية، ص ٥٨.

- (١٢٥) شرح التلويح على التوضيح ١٩٦/٢.
- (١٢٦) انظر ما سبق: المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٦٧، ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٢٤٢.
- (١٢٧) انظر: كشف الأسرار ٣٨٣/٤، وشرح التلويح على التوضيح ١٩٦/٢، فتح الغفار ١١٩/٣، و: المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٦٨.
- (١٢٨) انظر: حاشية البناني على شرح الجلال ٧٢/١، ونزهة المشتاق، ص ١٠٤، والتمهيد للأسنوي، ص ٢٧، المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٠٧.
- (١٢٩) أحكام القرآن ١٨٢/١٠.
- (١٣٠) تقدم تخريجه.
- (١٣١) أعلام الموقعين ١٠٧/٣.
- (١٣٢) انظر ما سبق: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٢٤٩، و المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ١٧٣.
- (١٣٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/١٠.
- (١٣٤) تقدم تخريجه.
- (١٣٥) تبين الحقائق ١٨٥/٥، الخرشي على خليل ١٠٩/٨، مغني المحتاج ١٨٧/٤، كشاف القناع ١١٨/٦، و رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته ص ٢٥١.
- (١٣٦) انظر المغني ١٨٧/٦، والمبسوط ٨٩/٢٤، وتحفة المحتاج ١٠٥/٩، و رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٢٥١.
- (١٣٧) المشقة تجلب التيسير لليوسف، ص ٢٣٢. و انظر مسائل معاصرة مما تعم به البلوى في فقه العبادات، ص ٤١، والضرورة الشرعية، ص ١٧٣.
- (١٣٨) أخرجه أبو داود في سننه حديث رقم (٧٥) ٦٠/١، والترمذي حديث رقم (٩٢) ٥٣/١ وقال (حديث حسن صحيح، والنسائي ٥٥/١، وابن ماجه حديث رقم (٣٦٧) ١٣١/١ وصحح الحديث النووي في المجموع ١١٨/١، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥٤٢/٢١.

- (١٣٩) أعلام الموقعين ٢ / ١٧٢.
- (١٤٠) رواه مالك في الموطأ ١ / ٢٤ ، وأبو داود حديث رقم (٣٨٣) ١ / ٢٦٦ ، والترمذي حديث رقم (١٤٣) ١ / ٢٦٦ ، وابن ماجه حديث رقم (٥٣١) ١ / ١٧٧ وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود حديث رقم (٣٦٩) ١ / ٧٧ ، وصحيح سنن الترمذي حديث رقم (١٢٤) ١ / ٤٧ ، وصحيح سنن ابن ماجه حديث رقم (٥٣١) ١ / ٨٧.
- (١٤١) المنقلى ١ / ٦٤.
- (١٤٢) الأشباه والنظائر، ص ٧٦.
- (١٤٣) انظر الحاجة وأثرها في الأحكام، ص ٦١.
- (١٤٤) انظر ما سبق رفع الحرج للدكتور صالح بن حميد، ص ١٧٣ وما بعدها ، والرخص الفقهية من القرآن والسنة النبوية، ص ٤٤٧.
- (١٤٥) نظرية الضرورة الشرعية لجميل مبارك، ص ٢٨.
- (١٤٦) قواعد الأحكام ٢ / ٦.
- (١٤٧) المجموع المذهب ١ / ١٠٦.
- (١٤٨) قاعدة المشقة تجلب التيسير، ص ١٩٥.
- (١٤٩) انظر قواعد الأحكام ٢ / ٦ ، والمجموع المذهب ١ / ١٠٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٩٠ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢.
- (١٥٠) أخرجه البخاري حديث رقم (٦٣٢) ٢ / ١١٢ ، ومسلم حديث رقم (٦٩٧) ١٢ / ٤٨٤ واللفظ له.
- (١٥١) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٧٦.
- (١٥٢) المرجع السابق. وانظر قواعد الأحكام ٢ / ٦ ، والمجموع المذهب ١ / ١٠٥ ، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ١٨٦ ، والرخص الفقهية للرحموني ص ٤٢٨ .
- (١٥٣) انظر قواعد الأحكام ٢ / ٦ ، والمجموع المذهب ١ / ١٠٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٩١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢ ، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ١٨٦ ، والرخص الفقهية للرحموني ص ٤٢٨ .

(١٥٤) انظر قواعد الأحكام ٦/٢ ، والمجموع المذهب ١/١٠٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩٠ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢ ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف ، ص ٣٣٤ .

(١٥٥) أخرجه الترمذي حديث رقم (٥٥٣) ٢/٤٣٨ ، وأبو داود حديث رقم (١٢٢٠) ١٨/٢ ، وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح الترمذي حديث رقم (٤٥٥) ١٧٢/١ ، وفي صحيح سنن أبي داود حديث رقم (١٠٨٠) ١/٢٢٥ .

(١٥٦) أخرجه الترمذي حديث رقم (٦٧٨) ٣/٥٤ ، وأبو داود حديث رقم (١٦٢٤) ٢/٢٧٥ ، وابن ماجه حديث رقم (١٧٩٥) ١/٥٧٢ ، وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح الترمذي حديث رقم (٥٤٥) ١/٢٠٧ ، وفي صحيح سنن أبي داود حديث رقم (١٤٢٩) ١/٣٠٤ ، وفي صحيح سنن ابن ماجه حديث رقم (١٤٥٣) ١/٢٩٩ .

(١٥٧) أخرجه مسلم حديث رقم (١٦٥٠) ٣/١٢٧٢ .

(١٥٨) قواعد الأحكام ٦/٢ ، والمجموع المذهب ١/١٠٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢ ، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ١٩٣ ، والرخص الفقهية للرحموني ص ٤٤٢ ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف ، ص ٣٣٧ .

(١٥٩) والمجموع المذهب ١/١٠٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢ ، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ١٩٤ ، والرخص الفقهية للرحموني ، ص ٤٤٣ وعبر عنه (تخفيف إياحة مع قيام الحاضر) ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف ، ص ٣٣٧ .

(١٦٠) قواعد الأحكام ٧/٢ .

(١٦١) المجموع المذهب ١/١٠٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٩٢ ، وقاعدة المشقة تجلب التيسير للباحسين ١٩٥ ، والرخص الفقهية للرحموني ، ص ٤٤٣ ، و المشقة تجلب التيسير لليوسف ، ص ٣٣٨ .

(١٦٢) المشقة تجلب التيسير ، ص ١٩٦ .

(١٦٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٨٨ .

- (١٦٤) أخرجه أحمد في المسند حديث رقم (٧٩٠٢) ٢٧٨/١٣ ، و أبو داود حديث رقم (٨٦٤) ١/٥٤٠ واللفظ له ، والنسائي (٢٣٢/١) ، والترمذي حديث رقم (٤١٣) ٢/٢٦٩ وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه ، وابن ماجه في سننه حديث رقم (١٤٢٥) ١/٤٥٨ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٦٢/١) وقال: صحيح الإسناد، وأخرجه البغوي في شرح السنة حديث رقم (١٠١٩) ٤/١٥٩ وقال حديث حسن ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود حديث رقم (٧٧٠) ١/١٦٣ ، وفي صحيح سنن النسائي حديث رقم (٤٥١) ١/١٠١ ، وفي صحيح سنن الترمذي حديث رقم (٣٣٧) ١/١٣٠ ، في صحيح سنن ابن ماجه حديث رقم (١١٧٢) ١/٢٤٠ .
- (١٦٥) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/١٥٣ ، ٤/٨٢ ، ومختصر فتاوى ابن تيمية ٢٧٩ .
- (١٦٦) أخرجه أحمد في مسنده حديث رقم (١٦٩٥١) ١٦/١٥٠ وحديث رقم (١٦٩٥٤) ١٦/١٥٢ ، وأبو داود حديث رقم (٨٦٦) ١/٥٤٠-٥٤١ ، وابن ماجه حديث رقم (١٤٢٦) ١/٤٥٨ ، والحاكم ١/٢٦٢-٢٦٣ ، والبيهقي ٢/٣٨٦ ، ٣٨٧ ، وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود حديث رقم (٧٧١) ١/١٦٤ ، وفي صحيح سنن ابن ماجه حديث رقم (١١٧٣) ١/٢٤٠ .
- (١٦٧) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٧/٢٣٧ .
- (١٦٨) أخرجه البخاري حديث رقم (١٨٥٢) ٤/٦٤ .
- (١٦٩) رجل معصوب زمن لا حراك به كأن الزمانة غضبته ومنعته الحركة ، انظر المصباح المنير مادة (غضب) ، ص ٤٩٤ .
- (١٧٠) أخرجه البخاري حديث رقم (١٨٥٤) ٤/٦٦ ، ومسلم حديث رقم (١٣٣٥) ٢/٩٧٤ .
- (١٧١) أخرجه البخاري حديث رقم (١٩٥٢) ٤/١٩٢ ، ومسلم حديث رقم (١١٤٧) ٢/٨٠٣ .
- (١٧٢) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/١٥٤ ، ٤/٨٢ ، ومختصر فتاوى ابن تيمية ٢٧٩ .

- (١٧٣) أضواء البيان ٣ / ٢٣١.
- (١٧٤) البحر الرائق ٣ / ١٧٦.
- (١٧٥) البحر الرائق ٣ / ٣٥٨.
- (١٧٦) البحر الرائق ٨ / ٤١.
- (١٧٧) البحر الرائق ٨ / ٤٨.
- (١٧٨) المحيط البرهاني ٧ / ٧٤٩.
- (١٧٩) حاشية رد المحتار ٢ / ٦٤١.
- (١٨٠) حاشية رد المحتار ٦ / ١٩٥.
- (١٨١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٨٣.
- (١٨٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٢٣٨.
- (١٨٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣ / ٢٢٥.
- (١٨٤) حاشية العدوي مطبوع بهامش شرح الخرشي على مختصر خليل ٤ / ١٣٣.
- (١٨٥) شرح منح الجليل على مختصر خليل ٢ / ١٠١.
- (١٨٦) اللقعة بوزن القصعة شيء شبيه بالزنبيل بلا عروة يعمل من خوص. انظر مادة (قفع) مختار الصحاح ٢٢٨.
- (١٨٧) المجموع ٩ / ٢٩٢.
- (١٨٨) الوسيط في المذهب ٤ / ١٧٢.
- (١٨٩) حاشية البجيرمي على الخطيب ١ / ١٠١.
- (١٩٠) حاشية البجيرمي على الخطيب ٧ / ٣١٦.
- (١٩١) حاشية الجمل على شرح المنهج ١ / ١٢٧.
- (١٩٢) حاشية الجمل على شرح المنهج ١ / ٢٧٩.
- (١٩٣) حاشية الشرواني على تحفة المنهاج ٩ / ٢٧٣.
- (١٩٤) المغني ٨ / ٤٧١ ، وانظر الشرح الكبير ١٧ / ٢٠٤ ، والمبدع ٦ / ٧.
- (١٩٥) المغني ١٣ / ٢٦٠.
- (١٩٦) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٢ / ١٩٤.
- ١٩٧ المبدع في شرح المقنع ٣ / ٢٢٢.
- ١٩٨ كشف القناع عن متن الإقناع ١ / ٢٦٧.

• ثبت المصادر والمراجع:

- الاجتهاد المقاصدي. تأليف: نور الدين الخادمي، الناشر: مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- أحكام القرآن. تأليف الإمام: أبي بكر أحمد الرازي الجصاص، الناشر: المطبعة البهية المصرية، القاهرة، عام ١٣٤٧هـ.
- الأشباه والنظائر. تأليف: زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. تأليف: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- أصول الفقه الإسلامي. تأليف: وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر، دمشق.
- أصول الفقه. تأليف: د. بدران أبو العينين، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. تأليف: علي بن سليمان المرادوي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ.
- اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات. تأليف: عبدالرحمن بن معمر السنوسي، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـ.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين. تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر: دار الجيل، بيروت.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: د. ناصر بن عبدالكريم العقل، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ.
- الأم. تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار الفكر، لبنان.
- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة. تأليف: د. يوسف القرضاوي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٤١١هـ.
- إيضاح المسالك إلى الإمام مالك. تأليف: أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: أحمد بو طاهر الخطابي، الناشر: اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة العربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٠هـ.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق. تأليف: زين الدين المشهور بابن نجيم، الناشر: المطبعة العلمية، بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- بدائع الفوائد. تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد ابن قيم الجوزية، تصحيح: محمود غانم غيث.
- بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها. تأليف: أبي محمد عبدالله الأندلسي ابن أبي حمزة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- بيان الدليل على بطلان التحليل. تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس. تأليف: محمد الحسيني الزبيدي، تحقيق: علي شدي، الناشر: دار الفكر، بيروت، عام ١٤١٤هـ.
- تأصيل فقه الموازنات. تأليف: عبدالله الكمالي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.
- تبیین الحقائق شرح كنوز الدقائق. تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج. تأليف: أحمد بن حجر الهيتمي، الناشر: دار صادر، بيروت.
- تسامح الغرب مع المسلمين في العصر الحاضر. تأليف: عبداللطيف بن إبراهيم الحسين، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- تفسير القرآن العظيم. تأليف: الإمام إسماعيل بن كثير الدمشقي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ.
- التقرير والتحبير على التحرير. تأليف: ابن أمير الحاج، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ.
- التلويح على التوضيح (بهامش التوضيح). تأليف: سعد الدين التفتازاني، الناشر: المطبعة الخيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٢هـ.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. تأليف: جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠١هـ.
- تهذيب اللغة. تأليف: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

- تيسير التحرير في أصول الفقه. تأليف: محمد أمين الشهير بأمير بادشاه، الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.
- التيسير الفقهي مشروعيته وضوابطه وعوائده. تأليف: د. قطب الريسوني، الناشر: دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ.
- التيسير في الفتوى أسبابه وضوابطه. تأليف: عبدالرزاق عبدالله الكندي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تأليف: الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، عام ١٤٠٤هـ.
- الجامع لأحكام القرآن. تأليف: الإمام محمد الأنصاري القرطبي، تصوير عن طبعة دار الكتب المصرية.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. تأليف: أبي الفرج زين الدين عبدالرحمن ابن شهاب الدين الشهير بـ(ابن رجب)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٢هـ.
- الحاجة وأثرها في الأحكام دراسة نظرية تطبيقية. تأليف: د. أحمد بن عبدالرحمن الرشيد، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- حاشية البجيرمي على الخطيب. تأليف: الشيخ سليمان البجيرمي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، عام ١٣٧٠هـ.

- حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع. تأليف: محمد البناني، الناشر: مطبعة دار إحياء
- حاشية الجمل على شرح المنهج. تأليف: الشيخ سليمان الجمل، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. تأليف: العلامة محمد عرفة الدسوقي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- حاشية رد المحتار. تأليف: محمد أمين الشهير بابن عابدين، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- حاشية الشرواني على تحفة المنهاج. تأليف: عبد الحميد الشرواني، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- حاشية العدوي. تأليف: علي العدوي. الناشر: دار صادر، بيروت، مطبوع بهامش شرح الخرشي على مختصر خليل.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٠هـ.
- الرخص الفقهية من القرآن والسنة النبوية. تأليف: د. محمد الشريف الرحموني، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية. تأليف: د. عمر كامل، الناشر: المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- الرسالة. تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠هـ.
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته. تأليف: د. صالح بن عبدالله بن حميد، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية. تأليف: د. عدنان محمد جمعة، الناشر: مؤسسة الرسالة ودار العلوم الإنسانية، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية. تأليف: د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مطبعة جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تأليف: العلامة محمود الألوسي، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
- زاد المسير في علم التفسير. تأليف: الإمام عبدالرحمن بن الجوزي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
- سنن ابن ماجه. تأليف: الحافظ أبي عبدالله محمد ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سنن أبي داود. تأليف: الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تعليق: عزت الدعاس، الناشر: محمد علي السيد، حمص، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٨هـ.
- سنن الترمذي. تأليف: أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق:

- الشيخ أحمد شاكر، الناشر: مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٨هـ.
- سنن الدارقطني. تأليف: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط و حسن شلبي و سعيد اللحام، الناشر: مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- السنن الكبرى. تأليف: الإمام أبي عبدالرحمن أحمد النسائي. تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.
- السنن الكبرى. تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد البيهقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- سنن النسائي. تأليف: الإمام أبي عبدالرحمن أحمد النسائي، الناشر: المكتبة العلمية، لبنان.
- شرح الخرشي لمختصر خليل. تأليف: محمد الخرشي، الناشر: دار صادر، بيروت.
- شرح السنة. تأليف: الحافظ الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- شرح الكوكب المنير. تأليف: محمد بن أحمد الفتوح، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- شرح منح الجليل على مختصر خليل. تأليف: الشيخ محمد عlish، الناشر: مكتبة النجاح، ليبيا.

- شرح النووى على صحيح مسلم. تأليف: الإمام شرف الدين النووي، دار الفكر ، بيروت.
- الصحاح. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح ابن حبان. تأليف: الإمام أبي حاتم محمد البستي، ترتيب: علاء الدين على الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ،عام ١٤٠٨هـ.
- صحيح ابن خزيمة. تأليف: الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، عام ١٣٩٠هـ.
- صحيح البخاري - الجامع الصحيح - تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع مع فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- صحيح سنن الترمذي. تأليف: الشيخ ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- صحيح سنن ابن ماجة. تأليف: الشيخ ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- صحيح سنن أبي داود. تأليف: الشيخ ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- صحيح سنن النسائي. تأليف: الشيخ ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- صحيح مسلم. تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء. تأليف: محمود مجيد الكبيسي، الناشر: دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- الضرورة الشرعية. تأليف: د. وهبة الزحيلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ.
- ضوابط اعتبار المقاصد. تأليف: عبد القادر بن حرز الله، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية. تأليف: د. محمد سعيد رمضان البوطي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. تأليف: الإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. راجعه وصححه: أحمد العسكري، الناشر: المؤسسة العربية للطباعة، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- عوارض الأهلية عند علماء أصول الفقه. تأليف: د. حسين خلف الجبوري، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- عوارض الأهلية في الشريعة الإسلامية. تأليف: د. حسين النوري، الناشر: مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، عام ١٩٥٣م.

- عون المعبود شرح سنن أبي داود. تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- غاية الوصول شرح لب الأصول. تأليف: زكريا الأنصاري، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبدالرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. تأليف: الحافظ ابن حجر، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- فتح الغفار بشرح المنار. تأليف: زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم، مراجعة: محمود أبو دقيقة، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ.
- الفتيا المعاصرة دارة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية. تأليف: خالد بن عبدالله المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- الفروق. تأليف: الإمام أحمد القرافي، الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، عام ١٣٤٦هـ.
- فقه الأولويات دراسة في الضوابط. تأليف: محمد الوكيل، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن - فيرجينيا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل. تأليف: الإمام علي بن أحمد بن حزم، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- فقه الموازنات بين النظرية والتطبيق. تأليف: ناجي إبراهيم السويد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية. تأليف: د. عبدالمجيد محمد السوسوة، الناشر: دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ.
- الفوائد. تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ.
- فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. تأليف: عبدالمعلی محمد بن نظام الدين الأنصاري، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٢هـ.
- في فقه الأولويات دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة. تأليف: د. يوسف القرضاوي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- قاعدة المشقة تجلب التيسير (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية). تأليف: يعقوب الباحسين، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- القواعد. تأليف: أبي عبدالله محمد المقرئ، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبدالله بن حميد، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام. تأليف: عز الدين عبدالعزيز بن

- عبد السلام، تحقيق: عبدالغني الدقن، الناشر: دار الطباع، دمشق، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ.
- القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم النافعة. تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع. تأليف: منصور بن يونس البهوتي، الناشر: مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، عام ١٣٩٤هـ.
- كشف الأسرار شرح المنار. تأليف: أبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- لسان العرب. تأليف: الإمام محمد بن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت.
- المبدع في شرح المقنع. تأليف: برهان الدين إبراهيم بن مفلح المؤرخ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠ م.
- المبسوط. تأليف: محمد بن أحمد السرخسي.
- مجلة الأحكام العدلية. تأليف: لجنة من فقهاء الدولة العثمانية، الناشر: المطبعة العثمانية، عام ١٣٠٣هـ.
- مجلة الأحكام العدلية مع شرحها سليم رستم باز اللبناني. تأليف: لجنة من فقهاء الدولة العثمانية، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٨٠ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تأليف: نور الدين علي أبي بكر الهيثمي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٢.

- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. تأليف: عبدالرحمن أفندي داماد، الناشر: دار الطباعة العامرة، عام ١٣٢٨هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. جمع وترتيب: الشيخ عبدالرحمن بن قاسم، وابنه الشيخ محمد ابن عبدالرحمن، مطابع الرياض، الرياض، الطبعة الأولى.
- المجموع شرح المذهب. تأليف: أبي زكريا محيي الدين النووي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة. تأليف: الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، جمع وترتيب: د. محمد بن سعد الشويعر، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- مختصر فتاوى ابن تيمية. تأليف: محمد بن علي البعلبي، الناشر: دار الباز للنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ.
- مختصر الفوائد في أحكام المقاصد، تأليف: عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: صالح آل منصور، الناشر: دار الفرقان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- المجموع المذهب في قواعد المذهب. تأليف: الحافظ صلاح الدين العلاتي، تحقيق: د. محمد علي العبيدي، ود. أحمد عباس، الناشر: دار عمار، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، عام ١٤٢٥هـ.
- المحيط البرهاني. تأليف: الإمام برهان الدين محمود بن أحمد ابن مازة، باكستان.

- مختار الصحاح. تأليف: محمد بن أبي بكر الرازي، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
- مدارج السالكين. تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- المدخل الفقهي العام. تأليف: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- المدخل إلى السياسة الشرعية. تأليف: عبدالعال عطوة، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، عام ١٤١٤هـ.
- مسائل معاصرة مما تعم به البلوى في فقه العبادات. تأليف: نايف بن جمعان جريدان، الناشر: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- المستدرك على الصحيحين. تأليف: الإمام محمد بن عبدالله الحاكم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام. جمع: الشيخ محمد بن عبدالرحمن القاسم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- المستصفي. تأليف: الإمام محمد الغزالي، الناشر: المطبعة الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- مسند الإمام أحمد. تأليف: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.
- مسند البزار البحر الزخار. تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- مسند أبي داود الطيالسي. تأليف: الحافظ سليمان بن دواد بن الجارود، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

- مسند أبي يعلى الموصلي. تأليف: الحافظ أحمد بن علي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المشقة تجلب التيسير دراسة نظرية وتطبيقية. تأليف: صالح بن سليمان اليوسف، الناشر: المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تأليف: أحمد بن محمد المقرئ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.
- مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية. تأليف: كمال جودة أبو المعاطي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر، القاهرة، عام ١٩٧٥م.
- المعجم العربي الأساسي. تأليف: المعلم بطرس البستاني، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، عام ١٩٧٩م.
- معجم مقاييس اللغة. تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت.
- المغني. تأليف: موفق الدين عبدالله بن قدامة، تحقيق: د. عبدالله التركي و د. عبدالفتاح الحلو، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ.
- مغني المحتاج بشرح المنهاج. تأليف: محمد الخطيب الشربيني، الناشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة، عام ١٣٧٤هـ.
- المفاضلة في العبادات. تأليف: سليمان بن محمد النجران، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- مفتاح دار السعادة. تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد ابن قيم الجوزية، الناشر: أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٣هـ.

- مفردات ألفاظ القرآن. تأليف: العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، عام ١٤١٨هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. تأليف: الإمام أبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: محي الدين ديب و يوسف بديوي و أحمد السيد و محمود بزال، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مقاصد الشريعة الإسلامية. تأليف: محمد الطاهر ابن عاشور، الناشر: الشركة التونسية للتوزيع.
- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية. تأليف: د. محمد سعد اليوبي، الناشر: دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ.
- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية. تأليف: د. يوسف العالم، الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤١٥هـ.
- المنتقى شرح الموطأ. تأليف: الإمام سليمان بن خلف الباجي، طبع بالأوفست عن مطبعة السعادة بمصر.
- المنثور في القواعد. تأليف: بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: تيسير محمود، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- من فقه الأولويات في الإسلام. تأليف: د. مجدي الهلالي، الناشر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ.
- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة. تأليف: د. مسفر بن علي القحطاني، الناشر: دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- منهج الإفتاء عند الإمام ابن قيم الجوزية منهج التيسير المعاصر دراسة

- تحليلية. تأليف: عبدالله بن إبراهيم الطويل، الناشر: دار الهدى النبوي، مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ.
- منهج التيسير المعاصر دراسة تحليلية. تأليف: عبدالله بن إبراهيم الطويل، الناشر: دار الهدى النبوي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
 - الموافقات في أصول الشريعة. تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبدالله دراز، الناشر: مطبعة الكتاب التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى.
 - الموطأ. تأليف: الإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
 - نزهة المشتاق شرح للمع لأبي إسحاق. تأليف: محمد يحيى أمان، الناشر: مطبعة حجازي، القاهرة، عام ١٣٧٠هـ.
 - نظرية التقريب والتغليب. تأليف: د. أحمد الريسوني، الناشر: مطبعة مصعب، مكناس، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٤م.
 - نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها. تأليف: جميل محمد بن مبارك، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
 - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. تأليف: أحمد الريسوني، الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٢م.
 - الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب. تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عبدالله الطالبي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٨هـ.
 - الوسيط في المذهب. تأليف: محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد إبراهيم و محمد تامر، الناشر: دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.

